جامعة ابن خلدون بتيارت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : الحقوق

تخصص: قانون عقاري

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق

أثر الالتزام بقواعد علم المنهجية في الحد من السرقة العلمية

من إعداد الطلبة:

- شلالي وسام
- بهلول احمد

تحت إشراف:

أ.د طفياني مخطارية

أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
د.معمر خالد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ.د طفياني مخطارية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
د. بطاهر أمال	أستاذ محاضر أ	مناقشا
د.حاج شعيب فاطمة	أستاذ محاضر أ	مدعوا

السنة الجامعية : 2023/2022

كلمة شكر

نحمد الله أولا على نعمة الإسلام وكلمة الإخلاص وَودين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ونشكره على عطائه على أن أرسل لنا نبي الرحمة لنسير على خطاه ونكون خير أمة مثقفة ومتعلمة فيها العالم والمفكر والفقيهَ لذا بكل فخر واعتزاز نقول شكرا للسيد الدكتور **شارف** الذى تفضل مشكور للإشراف على هذه المذكرة والذى أحاطنا بتوجيهاته العلمية خلال مختلف مراحل البحث العلمية وَ والى كل السادة الدكاترةَ لجنة المناقشة وَسدد الله خطاهم ووفقهم فى إِكمال رسالتهم النبيلةُ كما نتوجه بالشكر إِلى كافة أساتذتنا الكرام بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ابن خلدون تيارتَ على ما قدموه لنا

أهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكرك ربي وأحمدك حمدا يليق بجلالك وعظمة سلطانك بفضلك وصلت إلى ما أنا عليه أهدي ثمرة جهدي إلى :

من رضا الله لرضاهما إلى والدي الكريمين أمد الله عمرهما بالصحة والعافية.

إلى أمي الغالية ، الشمعة التي تحترق من اجلنا لتنير دربنا رمز المحبة والحنان حفظها الله.

إلى أبي العزيز، السند والظهر الذي لم يبخل علينا بدعمه وجهده وصلت إلى هنا أطال الله عمره.

إلى أخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

إلى كل من ساندني في مشواري أراد لي الخير وكان سبب في تحصيلي للعلم إتمامي لمشواري الدراسي حتى بلغت هذا المقام ،وإلى أستاذي مداح الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه طيلة فترة إنجاز هذا العمل وصبر علينا

لكم كل الشكر و التقدير

مقـــــــدمـــة

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي إحدى أهم الركائز الأساسية للتعليم الجامعي، وله أهمية كبيرة في اكتساب المعارف ومحاولة تمحيصها و تطويرها حيث يرى الكثير من الباحثين على أن البحث العلمي يقتصر فقط على تحديد المشكلة وإعداد التصميم البحثي وتجميع المعلومات والكتابة والصياغة إلا أن هذ التصور خاطئ وإنما يشمل على مجموعة من المعايير والقيم الأخلاقية ،التي على البحث أن يكون ملما بها فالبحث العلمي ليس عملية منهجية هدفها كسب المعرفة عن مختلف الظواهر فقط، و إنما هو أيضا عملية أخلاقية .

البحث العلمي من الوسائل المهمة التي تساهم في التقدم الحضاري والرقي الإنساني للأمم، فإذا كان البحث العلمي نتاج جهد الباحث كان لابد أن يكون وفق معايير يجب احترامها وعلى رأسها الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي، وبمخالفتها يكون الباحث انتهكها وقد تفشت في السنوات الأخيرة ظاهرة السرقة العلمية حيث تعد جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية إذ يتجرد الباحث من أخلاقه ويسطو على مجهودات غيره ويشكل بذلك فسادا علميا.

وللسرقة العلمية حالات متعددة ، فقد تكون سرقة جزئية وقد تكون سرقة كلية، وقد تكون بموافقة الباحث الأصلي أو بدون موافقته ، ومع تطور وسائل الاتصال المختلفة وابتكار العديد من البرامج المعلوماتية أدى إلى تسهيل وتسريع الوصول إلى المؤلفات والمنشورات والرسائل المختلفة ، في المقابل أصبح الأمر أكثر سهولة في اكتشاف أساليب السرقة عن طريق الاستعانة بتلك البرامج التي أصبحت تساعد على كشف حالات المساس بحقوق الملكية الفكرية وبالتالي إمكانية متابعة المخالف وإخضاعه الى عقوبة تختلف درجاتها حسب نوع الخطأ من طرف الباحث قد يصل إلى تجريده من مختلف الشهادات التي تحصل عليها .

ومن أهم الدوافع التي دفعتنا الى اختيار بحثنا هذا المتمثلة في :

الأسباب الذاتية لاختيارنا : الميل الشخصي للبحث ،الرغبة في دراسة موضوع ذو أهمية في نطاق يشمل كل التخصصات على غرار تخصصنا المتمثل في القانون العقاري.

أما الأسباب الموضوعية : فتمثل في أنه من أهم القضايا التي انتشرت كثيرا في الفترة الأخيرة، الأهمية والقيمة التي يكتسيها هذا الموضوع في واقعنا

ومن اهم الأهداف التي سعينا في تحقيقها في بحثنا هذا هي التأكيد على أن السرقة العلمية المنتشرة في الآونة الأخيرة بين الباحثين هي عدوة حقيقة للبحث العلمي وعائق للتطور وأن العقوبات مهما عظمت درجتها فإنها لن تصل إلى القضاء عليها حتى وان كانت تساهم في الحد منها جزئيا لتبقى أخلاقيات الباحث هي الرادع الوحيد والعامل الأساس في القضاء نهائيا على السرقة العلمية.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف أكثر على التشريعات الخاصة بالسرقة العلمية و الحد من السرقة العلمية وذلك عن طريق الإلمام بكل التشريعات ، وتعريف القارئ بها: أستاذا ، باحثا، طالبا و توعية الباحث بخطورة السرقة العلمية وتأثيرها على أصحاب الأفكار والبحث العلمي وتذكيرهم بأهم القوانين التي يمكن أن تخدم البحث العلمي، والتي تحمي حقوق المفكرين.

كما تجدر الإشارة الى موضوعنا تكفل بدراسة جزئية جد مهمة هي الحديث عن كيفية الالتزام بقواعد علم المنهجية وأثره في الحد من السرقة العلمية ، وموضوع بهذا الشكل طرح لنا جملة من الصعوبات كانت معظمها متعلقا بالناحية الموضوعية فلم نجد مراجع متخصصة وإنما كانت الصعوبة في استنباط المعلومات من مواطن مختلفة.

تتجلى أهمية الدراسة في أنها تتناول ظاهرة في غاية الأهمية، وما تقدمه التطورات الحالية في التكنولوجيا خاصة في الجانب العلمي والبحوث العلمية، إضافة إلى دور الأستاذ في تشجيع البحث العلمي من خلال تبادل الأفكار بينه وبين طلابه متابعته للمستجدات العلمية و القيام بنشاطات البحث التكويني لرفع من كفاءات وقدرات الطالب واعتماد الأستاذ على أخلاقيات البحث العلمي كاتصافه بالضمير لتقييم الطالب وذلك حتى ينتج معلومات وأفكار بما يتماشى مع القانون المسير لمهنته كأستاذ.

وتظهر أهمية الدراسة أيضا في الاعتداءات والانتهاكات الواقعة على أصحاب الأفكار والإنتاج الفكري في ضل الانفجار لمعلوماتي، ما جعل من البحث العلمي يفقد مصداقيته وضع قوانين وتشريعات صارمة

تشمل عقوبات لحماية الإنتاج الفكري من السرقة العلمية في البيئة الأكاديمية وهذا لزيادة الإنتاج وتشجيع الأفكار النيرة بإعطاء الجديد بدون تعثرات

فإذا كانت الدول لم تقصر في وضع القوانين المعرفة للسرقة العلمية وباتت تحاربها بكل الوسائل سواء عن طريق التوعية أو عن طريق البرامج الالكترونية المتطورة جدا أو عن طريق فرض عقوبات صارمة تأتي على كل مسار الباحث المخالف غير أنه يلاحظ تفشي الظاهرة أكثر خاصة وأن مسألة الذكاء الاصطناعي ستزيد الطين بلة ،وعليه كانت الإشكالية التي تثيرنا هي:

كيف يمكن لعملية الالتزام بالقواعد التي أنشاها علم المنهجية أن تحد من السرقة العلمية وتقضي عليها في ظل عدم كفاية الوسائل الأخرى؟

الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة تقتضي الاجابة على جزئياتها المتمثلة في التساؤلات الأساسية المكونة لها وهي كالاتي:

- ✓ ما هو البحث العلمي الحقيقي الخالي من السرقة العلمية ؟
- ✓ ماهي الوسائل المختلفة المسخرة للحد من السرقة العلمية ؟
- ✓ كيفية الحد من السرقة العلمية عن طريق إعمال قواعد علم المنهجية في كل مراحل البحث العلمي؟

كما اننا انتهجنا في بحثنا هذا كل من المنهج الوصفي ، بوصفنا للبحث العلمي والسرقة العلمية ، والمنهج الاستدلالي من خلال الاستدلال بالنصوص القانونية التي تحد من السرقة العلمية في أواسط الباحثين .

وللإحاطة بجوانب الموضوع والإلمام به اقتضت منا تقسيم بحثنا الى فصلين، خصصنا الفصل الأول الضوابط المنهجية للحد من السرقة العلمية في المرحلة التحضيرية ، وينقسم بدوره الى مبحثين يتضمن الأول الاطار المفاهيمي للبحث العلمي والسرقة العلمية ويتضمن المبحث الثاني الحد من السرقة العلمية المرحلة

التحضيرية، وخصصنا الفصل الثاني الحد من السرقة العلمية في المرحلة التحريرية ، وهوا بدوره ينقسم الى مبحثين ، يضم الأول الالتزام بقواعد الاقتباس ، ويضم الثاني اليات مكافحة السرقة العلمية.

3 –الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: مسعود الهلالي ، الآليات التشريعية للحماية من السرقة العلمية في الجزائر قراءة في القرار رقم 933 لسنة 2016، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، مجلة العلوم العلوم القانونية و الاجتماعية ، ع 10 ،2018 ، الذي هدفت اليه هذه الدراسة من خلال استقراء نصوصه وتحليلها الى استخلاص منهج المشرع الجزائري بشأن تعامله . مع الظاهرة ، والذي توصل لنتائج يعتبر هذا القرار من الأهمية بما كان في تاريخ المنظومة القانونية الوطنية الحاكمة لموضوع البحث العلمي ، ولقد أفادتنا كثيرا خاصة في توضيح وشرح القرار 933 من خلال وضع الآليات التي تحمل في حقيقتها البعد الأدبي والمعنوي وتقوم على فكرة التدابير الوقائية من السرقة العلمية المتراوحة بين تحديد مدلول السرقة العلمية.

أما دراستنا فتمثلت على المجتمع الأكاديمي والدور الريادي في تعزيز البحث العلمي من خلال الرفع من قيمته لتحسين صورة الجامعة واتخلفت دراستنا عن هذه الدراسة في أننا تطرقنا إلى السرقة العلمية في ظل القرار 1082 الذي ألغى القرار 933 وكذلك أننا ركزنا على أخلاقيات الباحث وقواعد علم المنهجية.

الدراسة الثانية : عبد الهادي مسعودي ، خيرة مسعودي، أثر السرقة العلمية على مصداقية التعليم بالجامعات الجزائرية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، مجلة دولية ودورية تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي بآفلو ، والتي قامت بدراسة أثر السرقة العلمية على سمعة الجامعات الجزائرية والذي توصل من خلالها الى مجموعة من النتائج والمتمثلة في غياب الإشراف العلمي الجاد والفعال الذي يؤدي بالطالب الباحث للجوء الى التهاون في إعداد بحثه ولجوءه للسرقة العلمية ، وقد أفادتنا هذه الدراسة في أن السطو على المجهودات العلمية لا يقتصر على الطلبة فقط بل يمتد إلى أستاذ أو باحث أكاديمي الذي لا يحترم مؤسسته العلمية ولا درجته الأكاديمية ، ونحن قمنا بتوسيع هذا الجزء من الدراسة وذلك من خلال التركيز على إحترام الأستاذ لأخلاقيات مهنته ، اضافة إلى شرح القانون الذي يبرز أهم الحقوق

والواجبات الموكلة إليها اسهام وزارة التعليم الجزائري في الحد من ظاهرة السرقة العلمية من خلال الإجراءات الصارمة .

–الدراسة الثالثة : جلاب مصباح مدى التزام الأستاذ الجامعي بميثاق أخلاقيات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ، دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة بجامعة المسيلة ، قسم علم النفس ، جامعة محمد بوضياف لمسيلة حيث هدفت دراسته الى تحقيق الأهداف الأتية:

التعرف على مدى التزام الأستاذ الجامعي بأخلاقيات البحث العلمي في مجال التدريس وفي مجال الإشراف على الرسائل العلمية ، وفي مجال مبادئ البحث والإنتاج العلمي وقد أفادتنا هذه الدراسة في التزام أستاذ الجامعي بأخلاقيات البحث العلمي ، حيث أضفنا لهاته الدراسة مختلف القوانين الخاصة بالأستاذ الجامعي والمتمثلة في ميثاق أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي وكذا القانون الأساسي المتعلق بمهنة الأستاذ حسب صنفه الوظيفي

–الدراسة الرابعة : بن الدين بخولة أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية الملتقى المشترك حول : الأمانة العلمية ، الجزائر العاصمة 11/07/1017، مركز جيل البحث العلمي سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ، لبنان طرابلس فرع ابي سمراء ، والتي تمثلت أهداف الدراسة في توجيه المستفيدين من البحث العلمي من السلوك المناسب والأمانة العلمية ، تعزيز السلوك الأخلاقي ، والتي تناولت توصيات ونذكر: تأسيس مؤسسة وطنية تتابع حقوق الباحث العلمي ، وتقاضي المعتدين على حقوقهم الفكرية و عدم تساهل أساتذة الجامعات مع أية حالات انتهاك لحق المؤلف ، وبخاصة الرسائل والبحوث الجامعية وكذا تبني استراتيجيات وبرامج من شأنها توعية جمهور الطلبة بماهية الأمانة العلمية وخطورة انتهاكات المترتبة عليها، وقد قمنا بذكر المبادئ الأساسية لميثاق أخلاقيات الأستاذ الباحث لتكريس أخلاقيات البحث العلمي و الزام الطالب بإتباع ضوابط وقواعد البحث العلمي، وقد كان تركيزنا على البرمجيات التقنية واستخدام الأستاذ لها لتقليل من الإنتحالات العلمية التي قد تطرأ على البحث العلمي.

الفصل الأول

الضوابط المنهجية للحد من السرقة العلمية في المرحلة التحضيرية

تمهيد

المبحث الأول: البحث العلمي والسرقة العلمية

المبحث الثاني: الحد من السرقة العلمية المرحلة التحضيرية

المبحث الأول: البحث العلمي والسرقة العلمية

يهدف البحث العلمي الى السعي وراء اكتساب المعارف، كما يعتبر من أهم الوسائل للرقي الفكري والمادي للأمم والشعوب ، وهو الطريق الأمثل والوحيد لتقدم الشعوب وحل المشكلات التي تعاني منها في مختلف المجالات، إلا أنه في السنوات الأخيرة تفاقمت مشكلة أكاديمية تؤرق البحث العلمي، باعتبارها تتعارض مع هذا الأخير ألا وهي السرقة العلمية التي تترتب على هذا الفعل عواقب وخيمة، على الباحث قد تؤدي الى انهاء مسيرته العلمية، هذا لأنه لا يقدم أي جديد للعلم بل يكرر ويعيد ما هو موجود بالفعل ولكن مع بعض التعديلات لهذا الغرض قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين تطرقنا في الأول إلى تعريف البحث العلمي وخصائصه وفي الثاني إلى تعريف السرقة العلمية .

المطلب الأول: البحث العلمي

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

ان كلمة البحث تتكون من شقين: هما البحث و العلمي

البحث: هو السؤال والتقصي [1]،او هو الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشاً، وتنقيباً، وتحقيقاً، وتحليلا، ونقداً، ومقارنة في موضوع ما بغاية اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها، وليس للبرهنة على شيء ما، أو إثبات أمر ما[2] والبحث ببساطة هو اجابة عن سؤال محدد لم تتم الاجابة عنه مسبقا بالاعتماد على الجهد البشري.[3] اما العلمي فهي كلمة منسوبة الى العلم، فيعرف العلم بأنه الإدراك الكلي والمركب لحقائق الأمور والأشياء[4]

من خلال تقصي التعريفات التي قدمت للبحث العلمي وجدنا أنها تقوم بالربط بين معنى كلمة (البحث) ومعنى كلمة (العلم). فتم تعريف البحث العلمي أيضا على أنه: "إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم

[1]- سليمان، عبد الرحمن سيد، البحث العلمي خطوات ومهارات، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص 17.

[2]- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص 12.

[3]- نضال خضير العبادي، البحث العلمي وآليات النشر في المجلات العلمية، جامعة الكوفة، 2018، ص 3.

[4]- زينب الأشوح، طرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه، ط 2، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2016، ص 40.

حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها وصولاً إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها.

ويعرف على أنه: "التقصي المنظم، وذلك بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها.[1]

او هو عملية جمع بيانات منظمة ودقيقة موثقة بأدلة بهدف اكتشاف معلومات جديدة أو استكمال معلومات ناقصة أو تصحيح معلومات سابقة، على أن يتقيد الباحث باتباع خطوات علمية معتمدة[2]

عرف (ويتني Whittney في كتابة خطوات البحث) مفهوم لبحث العلمي بأنه عباره عن عمليات فحص دقيقة ومستمرة للوصول إلى حقائق أو قواعد عامة والتحقق منها .[3]

ويعرفه بولنسكي Polansky بأنه استقصاء منظم يهدف الى اكتشاف معارف والتأكد من صحتها عن طريق الاختبار العلمي.[4]

ويعرفه خضر، 1989 بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات.[5]

يعرف الشيخلي البحث العلمي على أنه : أداة لتحليل المعلومات والمعارف بهدف الحصول على حقائق معينة ويفيد البحث العلمي الباحث في الحصول على حقائق جديدة وتنمية معلوماته العلمية والفنية. [6]

---

[1]- باخوية دريس، أصول البحث العلمي، محاضرات حقوق، جامعة أدرار، 2007، ص 3.

[2]- نضال خضير العبادي، البحث العلمي وآليات النشر في المجلات العلمية، المرج السابق، ص 5.

[3]- محمد الغريب عبد الكريم ، البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات ، المكتب الجامعي الحديث ، اسكندرية ، ط 2 ، ص 19.

[4]- ذوقان عبيدات ،كايد عبد الحق ، عبد الرحمن عدس ، البحث العلمي مفهومه وأدواته واساليبه ، دار الفكر ناشرون موزعون ، الأردن ط 17 ، 2015 ، ص 39_40.

[5]_ عصام حسن احمد الدليمي، على عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان، ط 1، 2014، ص 16.

[6]- عاصم خليل ، منهجية البحث في علم القانون ، 2010، ص 9

يُعرف البحث العلمي بأنه أسلوب منظم في كتابة البيانات والحقائق العلمية والملاحظة لدراسة مشكلة ما، بعيداً عن أهواء الباحث وميوله، كما يمكن قياسها وتعميمها،[1] هو تقصي المعلومة بالمعلومة [2] او هو التقصي المنظم، بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية ،بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها وإضافة الجديد لها[3] ويعرف أيضا بأنه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره،[4] فهوا كالطريق المنير ،أو ممر الخلاص من جهل أو حيرة أو مأزق يواجه الأفراد الجماعات، إلى المعرفة الواثقة لموقف، أو الحل الناجح لصعوبة[5]

وهو ايضا دراسة منظمة مضبوطة حاسم تجريبه لظاهرة ما موجهة بفرضيات تلك الظاهرة ونظرياتها[6]

كما انه مجموعة الجهود المنظمة ،التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي ،وقواعد الطريقة العلمية في سعيه الزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر.[7]

مما تقدم يمكننا أن نعرف البحث العلمي بأنه "الوسيلة المستخدمة للوصول إلى حقائق الأشياء ،ومعرفة كل الصلات والعلاقات التي تربط بينها. ذلك أن هدف العلم هو البحث عن الحقائق والبحث هو السعي للإجابة.[8]

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

يتصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص، التي لابد من توفرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه ، ومن هذه الخصائص يمكن تلخيصها بالتالي:

---

[1]- سامح سعيد عبد العزيز، خطوات البحث العلمي، Noor BOOK.com، ص 15 .

[2]- عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي ، دار ابن كثير، ص 6

[3]- حوبة عبد القادر، مناهج العلوم القانونية ، محاضرات سنة الأولى ، معهد العلوم القانونية والإدارية بالوادي ، 2010/2009، ص 20.

[4]- سعد الدين السيد صالح ، البحث العلمي ومناهجه النظرية، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 2، 1993، ص 14.

[5]_ محمد زياد حمدان ، البحث العلمي كنظام ، دار التربية الحديثة ، الأردن ، 1979 ، ص 16.

[6]_ هبة توفيق أبو عيادة ، البحث العلمي أهميته ومقوماته وتحدياته، Noor-Book.com ، ص 10.

[7]- محمد صادق ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط 1، 2014، ص 33.

[8]- الحمزة منير، دور المكتبة الرقمية في دعم التكوين والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات ، تخصص نظم المعلومات وإدارة المعرفة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008/2007 ، ص 45.

- ✓ للبحث صفة دورية ، بمعنى أن الوصول إلى حل لمشكلة البحث، قد يكون بداية لظهور مشكلات بحثية جديدة ، وهكذا .[1]
- ✓ إمكانية تعميم النتائج بعد البحث فيه هو من سمات البحث العلمية، وفي مجال العلوم الإنسانية الأمثلة كثيرة ومتنوعة، فقط تم تجربة نظام العقوبات البديلة للسجناء باستخدام ما يعرف بالسوار الإلكترونية وقد حقق نتائج مذهلة في الأنظمة الغربية ، لدرجة تعميم استخدامه لدى غالبية الدول، وحتى الجزائر تم تقنين هذا النظام على أمل تطبيقه في المستقبل القريب بعد إدخال القطاع نظام العصرنة. [2]
- ✓ يهدف البحث العلمي إلى تحديث وتعديل المعرفة التي تمتاز بالتراكمية، فالبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق هذه الخاصية التي يمتاز بها العلم ، وحتى وإن لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أنه يجمع المعارف القائمة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا ودقة.[3]
- ✓ – البحث العلمي بحث تخصصي، بحيث أصبح الاختصاص التخصص) العلمي شرطا مهما في نجاح البحث العلمي، من حيث أنّ التّخصص يسمح بتطوير المعارف الخاصة بكل ميدان أو فرع من ميادين وفروع العلوم المختلفة، وهذا ما يبرر خاصية التخصص في البحوث العلمية التي صار معظمها يتطلبها ويستدعي أن يتم في إطار ميدان أو فرع علمي معين على غرار البحوث المتخصصة في ميدان العلوم القانونية مثلا.[4]
- ✓ الموضوعية وتعني التجرد من جميع الأهواء والنزوات الذاتية للتقيد بدراسة الموضوع بطريقة حيادية للوصول إلى نتائج معرفية علمية خالصة، وتعني خاصية الموضوعية أن تكون كافة خطوات

[1] – رحيم يونس كرو العزاوي ،مقدمة في منهج البحث العلمي ،دار دجلة ، الأردن ، ط 1، 2008، ص 30 ،

[2] – سهيلة بوخميس ، مطبوعة إعداد البحث العلمي تقنيات إعداد البحوث العلمية ، السداسي الأول، السنة الثانية جذع مشترك ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم القانونية والإدارية ، 2020/2019 ، ص 5.

[3] – موسى نسيمة ،محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية، لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية –سعيد حمدين، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، 2020/2019، ص 7.

[4] – حريز أسماء، منهجية العلوم القانونية ،محاضرة لطلبة السنة الثانية ليسانس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2021/2020، ص 9.

البحث العلمي قد تم تنفيذها بشكل موضوعي[1] وليس شخصي، فلا مجال للمشاعر والآراء الشخصية التي قد تؤثر على النتائج المتوصل إليها.

- ✓ لا يقف البحث العلمي عند حد التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الأحداث و الظواهر، ، و إنما يهدف أيضا إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث إذا طبقنا هذه النظريات في مواقف جديدة غير تلك التي نشأت عنها أساسا ، و لكي تكون تلك التنبؤات مقبولة ينبغي التحقق من صحتها.[2]
- ✓ يسعى العلم إلى الوضوح والدقة ، حيث يتجلى الوضوح والدقة في صياغة المشكلات وفي تعريف المفاهيم.
- ✓ تهدف لغة العلم ، الدقيقة والصارمة ، في المقام الأول إلى الإعلام ، و من واجب كل عالم أن ينقل نتائج أبحاثه إلى عالم العلوم حتى يمكن التحقق منها أو تأكيدها أو دحضها (إذا لزم الأمر) وهذا مهم جدًا لدرجة أن هناك قواعد محددة للخطاب العلمي .[3]
- ✓ البحث العلمي بحث تفسيري لأنه يهتم بتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة متسلسلة ومترابطة من المفاهيم تدعى النظريات .[4]
- ✓ البحث العلمي قابل للفحص و الاختبار ، من خلال بناء النتيجة المتوصل إليها على الملاحظة والتدربة فضلا عن وجود الأدلة عن النتائج المتوصل إليها بخوص موضوع أو إشكالية معينة. [5]

[1]- زواني نادية، محاضرات في منهجية البحث العلمي لطلبة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية سعيد حمدين، جامعة الجزائر1، 2019/2018، ص 11.

[2]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية سنة ثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية- 2018/2017، ص 12.

[3]- عمروش أحسن ، منهجية البحث العلمي ' ماستر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، 2021/2020 ، ص 31.

[4]- حوبة عبد القادر، مناهج العلوم القانونية ، السنة الأولى ، معهد العلوم القانونية والإدارية ، المركز الجامعي بالوادي، 2010/2009 ،ص 21.

[5]- مهني هيبة ، محاضرات في منهجية البحث العلمي 2، ماستر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سطيف 2 ، 2020/2019، ص 5.

✓ تعتبر الأمانة العلمية في البحث العلمي ، من الأمور الأساسية في تأصيل البحث وعلميته ، وذلك في تحديد مدى الاستفادة من الخبرات العلمية ، ومدى إمكانية تطورها ، فهنا تتركز الأمانة العلمية على أمرين أساسين هما:

أ . الإشارة إلى المصدر أو المصادر التي استفاد منها الباحث في دعم أفكاره، وبناء خطوات البحث.

ب . التأكيد على دقة الآراء والأفكار، التي استفاد منها الباحث في إنجاز بحثه.[1]

الفرع الثالث: ركائز البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بشموله على مجموعة من المسلمات والركائز والتي تكون فيما بينها منظومة وهيئة وشكل البحث العلمي، ومن هذه المسلمات والركائز ما يأتي:

✓ **الركيزة الأولى للبحث العلمي**: لا تلاقي ولا اجتماع للمتناقضات

يعتمد في البحث العلمي أثناء إعداده وكتابته على عدم الجمع بين العناصر المتناقضة والمتضادة في آنٍ واحد، وذلك لأن البحث العلمي لا يسمح بوجود المتناقضات معاً والتقائها.

✓ **الركيزة الثانية للبحث العلمي**: تشكيل علاقة تجمع بين السبب والمسبب لها

يجب أن يكون البحث العلمي في محتواه علاقة وطيدة تربط ما بين النتيجة والفعل وبين المسبب في حدوثها والوصول لها، مما يثبت جدارة الباحث أثناء إعداد البحث.

✓ **الركيزة الثالثة للبحث العلمي**: التنظيم والترتيب

من أهم الركائز التي يعتمد عليها الباحث في إعداد البحث الخاص به والتي تقوم عليها عملية تنظيم وترتيب البحث هي تنظيم البحث وترتيبه وفق الآلية الصحيحة لذلك.

✓ **الركيزة الرابعة للبحث العلمي**: التركيز على الأمور والظواهر الرئيسية

[1]- كمال دشلي ، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة ،كلية الاقتصاد ، 2016، ص 38.

ويعتمد الباحث في ترتيب وكتابة البحث الخاص به وإعداده على التركيز والتدقيق والاهتمام الكبير بالأمور والبنود الرئيسية.

✓ **الركيزة الخامسة للبحث العلمي**: يجب أن تتسم النتائج الخاصة بالبحث بإمكانية ملاحظتها

عند انتهاء الباحث من إعداد البحث الخاص به وكتابة النتائج التي توصل إليها يجب عليه التحقق من أن النتائج التي قام بكتابتها وإعدادها وترتيبها قابلة للقياس والملاحظة.[1]

المطلب الثاني: السرقة العلمية

الفرع الأول: تعريف السرقة العلمية

للسرقة العلمية مسميات متعددة كالسرقة الفكرية، السرقة الأدبية، الانتحال، عدم النزاهة العلمية، والغش الأكاديمي، كلها مسميات لجريمة علمية أخلاقية خاطئة تُ نتهك فيها الأمانة العلمية، حيث يتم فيها نقل أو استغلال غير قانوني وانتهاك إنتاج فكري علمي بدون نسبته إلى صاحبه.[2]

يعرف صابر بليدي السرقة العلمية، بكونها ''كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، وهي كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين[3].

---

[1]- https://www.manaraa.com/post ،25/03/2023 11:27 .

[2]- زعتر نور الدين، السرقة العلمية ، مفهومها ، أشكالها ، مكافحتها ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، ص 1 .

[3] _ سايح فطيمة ، مداخلة اخلاقات البحث العلمي وجريمة السرقة العلميةفي الجامعات ، الجامعة الجزائرية أنموذجا ، ملتقى وطني ، 3/ 4 نوفمبر 2018 ، ص 6 .

وتعرف أيضا : أي شكل من أشكال النقل غير القانوني. وتعني أن تأخذ عمل شخص آخر وتدعي أنه عملك. وهو عمل خاطئ سواء كان متعمداً أو غير متعمد. فالمتوقع من كل طالب أن يقتفي أثر المعلومات ويكون على دراية حين يستخدم عمل شخص آخر. [1]

تعريف موسوعة ويكيبيديا: ادعاء شخص صراحة أو ضمنيا بكتابة ما كتبه آخر أو النقل مما كتبه آخرون كلياً أو جزئياً بدون عزو أو اعتراف مناسب؛ أي باختصار العزو المزور أو إعطاء الانطباع بأنك كتبت ما كتبه غير ك و يعد من أعمال النصب والاحتيال [2].

التعريف القانوني: عُرّفت السرقة العلمية ضمن الفصل الثاني من المادة رقم: 03 من القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 27 ديسمبر 2020 (10) على أنه تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار؛ كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم، أوكل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج، أوغش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية، أو بيداغوجية أخرى. [3] كما حدد المنشور السرقة العلمية ما يأتي :

- ✓ كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- ✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين و دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.
- ✓ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملا شخصيا.

[1] – سليمان بن عبد الله أبا الخيل، خالد بن عبد الغفار ال عبد الرحمن، أحمد بن يحيى الجبلي، السرقة العلمية ماهي؟ وكيف أتجنبها؟ ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ص 8.

[2] – وعد إبراهيم خليل، احمد وعد الله الطريا، جرائم السرقة العلمية من الانترنت وانعكاساتها على التعليم الجامعي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد 30 العدد 2 ،2022، ص 126،

[3] – أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها ، مقال علمي ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2017، ص 567.

- ✓ استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخططات من نص أو مقال و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده. الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين. قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في انجاز العمل بإذن أو دون إذن و بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية. قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من اجل تبنيها في مشروح بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة جامعية بيداغوجية أو تقرير علمي. [1]

الفرع الثاني: النصوص المنظمة

ذكر وزير التعليم العالي في السياق ذاته بأن القطاع سارع إلى وضع عدة إجراءات تنظيمية متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة منها الأحكام الواردة في القانون الأساسي للباحث وتنصيب مجلس أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها وتنصيب خلايا تابعة لهذا المجلس على مستوى كل المؤسسات الجامعية لتفعيل أداء هذا المجلس إلى جانب ميثاق الأطروحة المحدد لواجبات وحقوق الطلبة المسجلين في الدكتوراه.

كما جاء في القرار الذي يحمل رقم 1082 والمؤرخ في 27 ديسمبر 2020 أن كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل

[1] – سايح فاطمة، السرقات العلمية وسبل مكافحتها، مجلة العلوم الإنسانية ، المركز الجامعي تندوف ، الجزائر، العدد 02 ، صص 242– 243.

ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى يتعرض للسرقة يترتب عنه عقوبة.[1]

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرارا وزاريا يتضمن العقوبات التي سيتعرض لها الطالب والأستاذ الباحث الذي يقوم بالسرقة العلمية من خلال القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، بإقرار بعض العقوبات التي تتخذ جراء القيام بالسرقة العلمية والمتمثلة في:

1- العقوبات المقررة في حق الطالب : إذ نص في المادة 35 على أن كل تصرف يقوم به الطالب يشكل سرقة علمية كما هو معرف في المادة 03 ويكون له صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها والمتمثلة في مذكرة تخرج ليسانس، ماستر، ماجستر ، دكتوراه وذلك قبل أو بعد مناقشتها ،حيث يعرض هنا صاحبها إلى إبطال المناقشة ويتم سحب اللقب الحائز عليه

2- العقوبات المقررة في حق الأساتذة (أستاذ باحث الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي والباحث الدائم[2]) حيث نصت في المادة 36 على أن كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 03 ،ويكون له صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في النشاطات البيداغوجية والعلمية ، وفي مذكرات الماجستر وأطروحات الدكتوراه ، وأي منشورات علمية أخرى والمثبتة قانونا سواء أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض هنا صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

وكما جاء في المادة " 37 إذا كانت الأدلة غير كافية تتوقف هنا المتابعات التأديبية ضد الشخص ، وفي المادة "38" أنه من حق الجهة المتضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابها.

---

[1] – عبد الهادي مسعودي ، خيرة مسعودي ، أثر السرقة العلمية على مصداقية التعليم بالجامعات الجزائرية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة الأغواط ، ص 126 .

[2] زينة مزعاشي ، رانيا قويدري، تشريعات السرقة العلمية وواقع اطلاع الأستاذ الباحث على محتواها، مذكرة الماستر في العلوم القانون، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية العلوم الاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، تخصص أدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات ، 2020/2019 ، ص 42.

-القرار رقم 1001 المؤرخ في 27 جوان 2019 الذي يحدد كيفيات اعداد مناقشة مذكرة الماستر : والذي قرر فيها حسب المواد من المادة " 04 إلى المادة 11 " مايلي:

أنه يتم تسليم مواضيع المذكرات المقترحة من طرف فريق التكوين إلى الجنة العلمية للقسم للمصادقة عليها ليتم بعدها اعلانها للطلبة لتتوج مذكرة الماستر وذلك بإعداد وثيقة التي يحدد شكلها وحجمها وحتى آجال انجازها من طرف فريق التكوين ، وتكون مناقشة المذكرة بالعلن وبتنظيمها في دورة واحدة وذلك في نهاية السنة الجامعية وفي حال تأخر تأجل إلى شهر سبتمبر وتحت تبرير واضح ،

حيث يتم اعلام الطلبة برزنامة إيداع المذكرات وكذا تاريخ المناقشة ، و أيضا يكون محدد في مقرر يتضمن الترخيص بمناقشة مذكرة الماستر ، ليتم بعدها تعيين أعضاء لجنة مناقشة المذكرة التي تكون مكونة من 3 إلى 5 أعضاء (رئيس – المشرف وهو الذي يوجه الطالب منهجيا لتسهيل المهمة له .. – مساعد المشرف إذ تطلب ذلك – الممتحن – ممتحن ثاني – عضو مدعو إن وجد) ويكون ذلك موضح في مقرر ، كما جاء في القرار 1001 المؤرخ في 27 جوان 2019 الذي يتضمن تعيين لجنة مناقشة الماستر .[1]

قرار رقم 547 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط اعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها : بحيث يشير في المادة 44 من هذا القرار إلى أن كل محاولة سرقة علمية يقوم بها طالب الدكتوراه وتزوير في النتائج أو قيامه بأي غش له صلة بالأعمال العلمية المتضمنة في الأطروحة ، والتي يتم ثبوتها أثناء المناقشة أو بعدها ويتم تأكيدها من طرف الهيئات العلمية المؤهلة وعقوبته تتمثل في إلغاء المناقشة وأيضا سحب اللقب الحائز عليه وذلك دون المساس المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما .[2]

الفرع الثالث: أسباب السرقة العلمية

بعد أن أصبحت السرقة العلمية تشكل جريمة خطيرة تنتشر في الجامعات العالمية عموما والجامعات الجزائرية خاصة، فهي تؤثر على سلامة ونزاهة البحث العلمي، وتمس حقوق الملكية الفكرية بانتهاكها

[1]- زينة مزعاشي ، رانيا قويدري، تشريعات السرقة العلمية وواقع اطلاع الأستاذ الباحث على محتواها، المرجع السابق ، صص42- 43

[2]-زينة مزعاشي ، المرجع السابق ، ص 43.

والتعدي عليها، ولابد من وجود أسباب ودوافع تجعل من الطالب أو الأستاذ أو الباحث إلى الانتحال العلمي وسنذكر من هذه الأسباب:[1]

فقد أشار خوبة بدر الدين(باحث جزائري و استاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي شلف) إلى أن أكثر الأسباب للجوء إلي السرقات العلمية هي صعوبة البحث المطلوب، والتكاسل، وقصر الوقت المخصص للبحث، وغياب الوازع الديني، وتأجيل البدء في البحث إلي أن يحل الموعد النهائي لتسليمه، بجانب الرغبة في الحصول علي الترقية بسرعة، والمحسوبية والواسطة في نشر الأبحاث، وانهيار المنظومة الأخلاقية ، بالإضافة إلي عدم إلمام الباحثين بطرق ومناهج البحث العلمي.[2]

توفر الشبكة العنكبوتية وسهولة الوصول إلى محتوياتها، دون علم لدى الطلبة أو تجاهلا بمفهوم حقوق الملكية ومبادئ الأمانة العلمية وأسس التوثيق العلمي السليم للأبحاث.

البيئة المساعدة، فكثير من حالات السطو العلمي وجدت البيئة المساعدة لها، كقيام بعض الأستاذة الكبار بممارسة السطو في جامعة ما فيكون قدوة لغيره من الأساتذة في ظل غياب الردع لأرباب السرقات العلمية.[3]

– غياب ثقافة العقاب و بروز ثقافة التسامح من الأسباب الرئيسية للسرقة العلمية في الجامعات هو التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، وفي بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظما، حيث يتمتع به بعض المنتحلين Les plagiarists " من قبل سلطات الجامعة وإدارتها (رئاسة الجامعة المجالس العلمية لجان البحث على مستوى الجامعة ... إلخ) من خلال توفير حماية قوية لهم من أي محاولات متابعة إدارية أو قانونية.[4]

[1] – مخالفة صبيحة، دربين مها، مكافحة جريمة السرقة العلمية في القانون الجزائري ، مذكرة تخرج شهادة الماستر في العلوم القانونية، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، 2021/2020، ص 9-10.

[2] –بسام بقسم الدراسات الرميدي، فاطمة الزهراء طلحي، أثر امتلاك الباحثين في لأخلاقيات البحث العلمي في الحد من السرقة العلمية مداخلة، جامعة قسنطينة 2، معهد علم المكتبات والتوثيق، 2018، ص 7.

[3] – يوسف مرين، منى طواهرية، البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية، جاذبية الوسيلة وإشكالية المحتوى، 2018، ص 398_399.

[4] – طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية واليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ص 88.

_ الاختلاف في تعريف السرقات العلمية والانتحال العلمي وحدودها وما يقع تحتها من بلد إلى أخرو ومن تخصص إلى اخر، ومن موضوع إلى اخر، وهو ما يشكل صعوبة في حصر حالات الانتحال والسرقات العلمية. [1]

_ التركيز على الكم أكثر من الكيف عند تقييم الباحثين من قبل الجهات المستخدمة كتركيز على عدد البحوث المنشورة دون اهتمام كاف بجودة البحوث أو القيمة العلمية للمجلة المنشورة فيها.

_عدم نزاهة بعض محكمي البحوث أو قلة خبرتهم العلمية في التحكيم.

_ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة، في إبراز الفساد في المجال البحث العلمي والكشف عنه ومحاربته.

_ فشل المؤسسات البحثية والجامعات في تعزيز النزاهة العلمية وتوفير بيئة مناسبة لانتشارها.

_ تدني المهارات اللغوية. [2]

[1]-ليلى جباري، أخلاقيات البحث العلمي في الأوساط الأكاديمية, مقياس الندوات الفكرية، تخصص أداب مقارن عالمي، 2020/2019، ص 3.

[2]- جمال الدهشان، محاربة السرقات العلمية مدخلا لتحقيق جودة البحث التربوي العربي في عصر المعلوماتية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد السادس عشر، العدد، 2018، ص 103- 104.

المبحث الثاني :مراحل إعداد البحث العلمي

إن البحوث العلمية على اختلاف أنواعها سواء كانت ورقة بحثية او مقالا او مذكرة أو رسالة علمية تمر جميعا بمجموعة من المراحل التي وجب على الباحث اتباعها ويجدر التنبيه أن وجه الاختلاف بين البحوث السابقة الذكر، هو المدة المحددة لأعدادها والدرجة المطلوب الحصول عليها وكذا حجم البحث نفسه فهذه المسائل تحدد نوعية البحث المطلوب وكما قلنا مهما اختلف نوع البحث فإنه من الضروري أن يمر بمجموعة من المراحل، كمرحلة اختيار الموضوع)المطلب الأول(و مرحلة جمع الوثائق العلمية (المطلب الثاني)، و مرحلة القراءة (المطلب الثالث)، ومرحلة التقسيم والتبويب (المطلب الرابع)، وصولا إلى مرحلة التحرير والكتابة (المطلب الخامس) .

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث

عادة يعمد الباحث عند اختياره لموضوع بحثه، إلى تحديد المشكلة التي يريد أن يضع لها حلا، لكن ذلك لن يتأتى بطبيعة الحال إن لم يلجأ إلى الاطلاع على مجموع الوثائق العلمية التي بين يديه، لأنه ببساطة لا يمكنه اختيار موضوع من العدم أو دون سبق اطلاع على الوثائق العلمية التي لها صلة بالمجال الذي يريد أن يبحث فيه، لكن عملية اختياره تلك تتحكم فيها مجموعة من العوامل والمعايير لا يمكنه غض الطرف عنها، والا لن يتمكن من تحديد مشكلة لبحثه ولا صياغة عنوانه، ولا طرح الفرضيات المناسبة.

الفرع الأول: عوامل اختيار موضوع البحث

إن عملية إنجاز البحث العلمي تشترط توفر مجموعة من المواصفات المحددة، فليس كل طالب مؤهل أن يكون باحثا[1] وليس كل عمل ينجزه الباحث عبارة عن بحث علمي، إذ تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالباحثوتسمى بالعوامل الذاتية ومنها ما يتعلق بالبحث العلمي وتسمى العوامل الموضوعية.

[1] – إن الباحث شخص توافرت فيه الاستعدادات الفطرية والنفسية والكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله للقيام ببحث علمي .

أولا: العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي

العوامل الذاتية التي تتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي هي تلك التي تتعلق بشخص الباحث ومدى توفره على الاستعدادات الفطرية والعقلية والأخلاقية واللغوية لإنجاز نوع معين من البحوث العلمية، نذكر منها:

✓ عامل الرغبة النفسية أو الميول للبحث في موضوع معين دون غيره ، فالعامل النفسي يلعب دوار لدى الباحث لأنه يعينه على المثابرة و الصبر على مشاق البحث في الموضوع الذي يتطلب منه جهدا ووقتا ومال كما أنه يحقق نوعا من الاندماج والترابط بينه وبين الموضوع.

✓ عامل النزاهة، وهي من الصفات الأخلاقية التي ينبغي أن يتصف بها أي باحث ،الذي يفترض به أن ينسب الأفعال والأقوال إلى أصحابها، بكل أمانة وبكل صدق، ولا ينسبها إلى نفسه والنزاهة عنوان وشرف الباحث، فقديما قالوا: " **إن من بركة العمل أن ينسب القول لأهله**" ، فالأمانة العلمية حجر الأساس في المعمار الفكري الذي يقوم الباحث بإنشائه[1].

✓ عامل القدرات الاقتصادية، وهو أيضا من العوامل المهمة إذ أن الباحث يكون مجبرا في كثير من الأحيان على النسخ والتنقل والترجمة، حتى يتمكن من جمع الوثائق العلمية المناسبة لم وضوع بحثه، لأنه بطبيعة الحال لن يستطيع البدء في القراءة ما لم يحز المراجع والمصادر المناسبة وبالتالي لن يتمكن من البدء في تحرير البحث، مما سيجعله يستهلك وقتا وبالتالي لن ينجز البحث في موعده المنتظر .

✓ عامل القدرات اللغوية، وتشمل الوثائق العلمية الأجنبية، إذ على الباحث إذا كان موضوع دراسته يستلزم التعرف على تجارب الدول الرائدة في المجال الذي يبحث فيه أن يجيد لغة تلك الدول لأنه ببساطة ستعامل مباشرة بمراجعه، فلا يعقل أن يرجع في كل مرة إلى مترجم خاصة وأن عملية الترجمة مكلفة .

✓ عامل القدرات العقلية، وتتمثل في القدرة على التمحيص والتقصي والاستنتاج والاستدلال والقراءة ما بين السطور وفي ميدان العلوم القانونية لابد على الباحث من أن يمتلك القدرة على القياس وكشف الغموض بين النصوص القانونية المنظمة للظاهرة المدروسة، والعمل على إيجاد البدائل والحلول المناسبة .

ثانيا: العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي

[1] – عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمية في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، الطبعة الثانية 2004، ص 20.

إلى جانب العوامل الذاتية لدينا العوامل الموضوعية وهي تلك العوامل التي تتعلق بموضوع البحث لا بشخص الباحث، ولا يمكن للباحث أن يختار موضوعه إذا لم تتوفر إحدى العوامل المذكورة أدناه:

- ✓ عامل التخصص، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبحث الباحث في موضوع بعيد عن تخصصه، لأنه سيضطر إلى خسارة المزيد من الوقت في القراءة والاطلاع على مضوع لم يسبق له دراسته أو الاطلاع عليه .
- ✓ عامل القيمة العلمية للموضوع، فإذا لم يكون للموضوع المراد البحث قيمة علمية سيتم غالبا رفضه على مستوى الهيئات العلمية، وسيضطر الباحث إلى إضاعة المزيد من الوقت لاقترال موضوع جديد .
- ✓ عامل الزمن، إن الباحث مضطر إلى احترام المدة الزمنية الممنوحة له لإعداد بحثه العلمية وهي تختلف باختلاف نوع البحث ،إذ يتطلب إنجاز أطروحة الدكتوارهرابع سنوات قابلة للتمديد سنتان في النظام الكلاسيكي أم نظام ل م د فالمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد سنتين على أكثر تقدير، ورسالة الماجستير مدة إنجازها سنة قابلة للتمديد سنة، أما مذكرة الماستر غالبا تعد في السداسي الثاني أي ما يقارب خمسة إلى ستة أشهر...إلخ[1].

عامل مدى توفر المادة العلمية، إذ لا يمكن للباحث البحث في موضوع لا يملك فيهمادة علمية، لا مراجع أو مصادر أو لقلتها، لذا عليه أن يحاول اختيار موضوعيمكن الاستعانة من خلاله إلى الوثائق الضرورية والمنتجة للبحث .

- ✓ عامل المشرف، لا يمكن أيضا للباحث المضي قدما في موضوع يرفض المشرف الإشراف عليه لذا عليه أن يبذل كل ما في وسعه لإقناعه بضرورة البحث فيه والا لن يتمكن من استكمال إجراءات التسجيل والإيداع وغيرها التي تتطلب توقيع المشرف، وحاليا لم يعد هذا المعيار مصدر قلق بالنسبة للباحثين وتجنبا لمثل هذا الصدام أصبح المشرف هو الذي يقترل مواضيع الدراسة وما على الباحثين إلا اختيار إحداها.

وعموما إذا ما أراد الباحث سواء كان أستاذا أو طالبا أن يختار موضوعا قابلا للبحث فيه مراعيا في ذلك حداثة الموضوع وقيمته العلمية، وله في ذلك أن يسلك العديد من السبل لعل أهمها:

[1] انظر أيضا: عبد الهادي الفضلي، أصول البحث، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قرم ، إير ارن، بردون، سنة نشر، ص 247.

- الإطلاع على النصوص القانونية المنشورة مؤخرا، لمحاولة التعرف على النصوص القانونية التي أصدرها المشرع أو الاتفاقيات الدولية[76] التي أبرمتها الجزائر وصادق عليها البرلمان والتي دخلت حيز التنفيذ وتأثيرها على التشريع، وكذا استكشاف الأنظمة التي تم استحداثها[77] أو الآليات التي تمت إضافتها أو التعديلات التي أدخلت عليها لعلها تكون

مثل: مرسوم رئاسي رقم 12-416 مؤرخ في 11 ديسمبر 2012، والمتضمن يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية في ميادين التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة، الموقعة بالجزائر في 2 يوليو سنة 2009، جريدة رسمية رقم 68 مؤرخة في 16 ديسمبر 2012، الصفحة 11.

موضوعا خصبا للبحث فيه.

- الاطلاع المستمر على الإعلانات الخاصة بالتظاهرات العلمية[1] والتي يجدها الباحث

عادة في المواقع الرسمية للجامعات أو مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، والتي يتم فيها دعوة الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ودرجاتهم للمشاركة في فعاليات التظاهرة العلمية في شكل مداخلة علمية، وهنا عملية اختيار الموضوع ستكون أسهل لأن الباحث مجبر على الالتزام بمحاور التظاهرة العلمية، وما عليه فقط إلا البحث عن النص القانونية الذي ينظم الموضوع المراد البحث فيه[79].

- الاطلاع على الإعلانات الخاصة بالمجلات العلمية المحكمة والمتوفرة في منصة المجلات والتي عادة نجدها في غالبية الدول عامة وفي الجزائر خاصة[80]، ففي كثير من الأحيان يجد الباحث أن بعض المجلات العلمية[81] ، بضع إعلانات للباحثين لإرسال مقالاتهم العلمية لنشرها في عدد خاص وفي تخصص محدد والذي يدخل ضمن اختصاصات المجلة، وهنا على الباحث أن يجد إشكالية قانونية لا تخرج عن المجال الذي تود المجلة النشر فيه وقبلها عن النص القانوني المناسب الذي نظمها .

[1] مثل نظام البصمة الوارثية بموجب القانون 16-02 المؤرخ في 19 ي ونيو 2016 المعدل والمتمم ل مر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، جريدة رسمية رقم 37 مؤرخ في 22 يونيو 2016. أو نظام الرخصة بالنقاط بموجب القانون رقم 17-05 المؤرخ في 16 فبراير سنة 2017، جريدة رسمية رقم 12 مؤرخة في 22 فبراير 2017. أو نظام البطاقية الوطنية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 06 فبراير 2013، المحدد لكيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، جريدة رسمية رقم 9 ،المؤرخة في 10 فبراير 2013.

[78] – تعرف التظاهرة العلمية على أنها : وهي تلك الفعاليات العلمية التي يمكن أن تنعقد في أي مؤسسة خاصة أو عامة تلجأ إليها للتحسيس أو لتوضيح كيفية سير نظام ما ، عن طريق نظام الورش وحلقات البحث التي يديرها منظمي تلك التظاهرة للخروج بالتوصيات المناسبة.

– مثل: الملتقى حول "الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05" المنعقد بتاريخ 8 أكتوبر 2019 بقسم الحقوق بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، وفحوى محاور الملتقى تنصب على القانون 18-05 وهذا يختصر على الباحث رحلة البحث عن النص.

– مثل منصة المجلات العلمية المحكمة asjp موقع: https: //www.asjp.cerist.dz/en/login [81] سواء كانت مصنفة أم لا.

- معايشة المستجدات التي تعيشها الدولة من أحداث قانوني وسياسية واقتصادية واجتماعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر في الآونة الأخيرة وبالتحديد خلالسنة 2019، جعلها مليئة بالوقائع والأحداث فشكلت بذلك مجالا خصبا للبحث فيه لعب فيه المواطن دوار باراز في تغيير النظام القانوني والسياسي والاقتصادي، وظهرت بالنتيجة وقائع أخرى أهمها محاكمة السلطة الحاكمة وانتخاب رئيس الجمهورية[82] ومكافحة الفساد وتعديل الدستور[1]...الخ، وعلى المستوى الدولي هناك العديد من الأحداث التي تشكل مواضيع خصبة للبحث فيها كالنزاعات المسلحة والصراعات الدولية في ظل من العراق وليبيا والأراضي المحتلة...الخ.

ويجدر التنويه أنه الباحث مجبر في جميع الحالات إلى البحث عن النص القانوني الذي ينظم الواقعة أو الظاهرة التي اختارها للبحث فيها وكتابة مقال فيها ليتمكن من بعدها من صياغة العنوان وضبط الإشكالية.

[1] – المرسوم الرئاسي رقم 20-03 المؤرخ في 11 جانفي 2020 والمتضمن إنشاء لجنة خب ارء مكلفة بصياغة اقت ارحات لم ارجعة الدستور ، جريدة رسمية رقم 02 مؤرخة في 15 جانفي 2020.

الفرع الثاني: صياغة الاشكالية

مشكلة الدراسة هي عماد البحث العلمي وأساسه ، وشكل مجموعة من التساؤلات التي تتبادر في ذهن الباحث، إما بوجود خلل ما أو قصور أو لبس أو غموض في مسألة معينة يريد الباحث استجلاء أمرها. و تصاغ المشكلة في صورة سؤال أو إشكال[1]، يشخص القصور أو الخلل الذي التمسه في أي جانب من جوانب العملية التعليمية ويريد دراستها، ولتحديد مشكلةالدراسة لابد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

2. أن تكون المشكلة في نطاق تخصص الباحث.

4. أن تكون ضمن اهتماماته البحثية.

2. أن تكون ذات قيمة علمية وعملية، أي تكون مهمة من الناحية العلمية أو بالنسبة للمجتمع أو للاثنين معا

2. أن تتسم بالحداثة ، أي لم يتم تناولها من قبل وهذا يعني محاولة التطرق لجوانب جديدة.

3. ألا تكون ذات موضوعات يصعب تناولها لحساسيتها بالنسبة للمجتمع.

2. أن تكون المشكلة قابلة للبحث.

9. أن يكون الموضوع محددا وليس عاما يحتوي على كثير من المشكلات الفرعية.

الفرع الثالث: صياغة العنوان:

0– تعريف العنوان: يعرف العنوان على أنه أهم أجزاء البحث العلمي والمدخل الذي يمكن الباحث من معرفة عناصر وأجزاء الموضوع المراد دراسته، ويمكن القارئ من أخذ لمحة وفكرة عن الموضوع قبل قراءته، تربطه بباقي أجزاء البحث العلمي علاقة تكاملية، فلا يمكن الخروج عن الفكرة الأساسية التي يحملها العنوان في طياته لا على مستوى الإشكالية ولا على مستوى الخطة، لذا ينبغي أن يكون الباحث شديد الحرض في ضبط العنوان عند اختياره لموضوع تتوافر فيها عوامر اختياره المنهجية والتي سبق وأن تم الإشارة

[1]– يجب أن يراعى عند صياغة أسئلة الموضوع المراد البحث فيه أن ترتبط أسئلة البحث بمشكلته– وهناك فرق بين السؤال البحثي والسؤال العادي، فالسؤال البحثي لا يمكن الإجابة عنه إلا بعد إج ارء الد ارسة ، أما السؤال العادي فيمكن أن نجيب عنه وقت طرحه– وكذا م ارعاة الدقة عند صياغة أسئلة البحث بحيث تكون من نوع الأسئلة التي لا يمكن الإجابة عنها إلا بعد تنفيذ إج ارءات معينة للد ارسة، ويفضل أن تصاغ الد ارسة في صورة تساؤل رئيس ثم يتم تفريعها إلى أسئلة فرعية.

لها في هذا المبحث. وقد عرف على أنه موضوع البحث وفكرته العامة التي تشتمل على كل عناصر وأجزاء وتفاصيل البحث، بشكل دقيق وواضح[1]، لأنه مطلع البحث وأول ما يصافح نظر القارئ فيعطي الانطباع الأول في عبارة موجزة تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها ، ولا يتوقف الأمر على إيجاد عنوان لموضوع البحث فقط بل يتعدى ذلك إلى العناوينالرئيسية والفرعية.

9– أهمية العنوان: للعنوان أهمية بالغة بالنسبة للباحث وللبحث على حد سواء فهو العمود الفقري الذي يرتكز عليه البحث العلمي، فإن صلح صلح البحث والعكس صحيح، فهو:

- تحديد طبيعة المنهج الذي ينبغي استخدامه لإعداد البحث العلمي.
- تحديد طبيعة الأداة أو الأدوات التي ينبغي الاستعانة بها لتجميع المادة العلمية التي يحتاجها البحث العلمي.
- انطلاقا من صياغة العنون تتضح الكيفية التي اتباعها عند صياغة الإشكالية لتتناسب مع طبيعة العنوان.
- تتضح الخطة أو البناء الذي ينطلق منه الباحث في عملية التحرير.

3- شروط صياغة العنوان : هناك العديد من الشروط التي ينبغي على الباحث احترامها لصياغة العنوان منها ما هو عام ومنها ما هو خاص فالشروط العامة هي الشروط التي تنطيق على جميع العناوين بغض النظر عن طبيعتها والهدف منها، وهناك شروط خاصة تنطبق على فئة محددة من العناوين وهي العناوين الرئيسية والتي يقع على كاهلها التعريف بالموضوع قبل الاطلاع عليه. ومن هذه الشروط لدينا:

أ- الشروط العامة: يشترط فيه أن يكون واضحا ومختصرا وموجزا ودقيقا ومبتكرا وأهم شيء مرتبط بصلب الموضوع، دون أن ننسى العنصر الجمالي[2].

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 117.

[2] – وقد أعيب على خاصية العنصرر الجمرالي فري العنروان علرى أنره عبرارة عرن عبرا ارت دعائيرة مثيررة وهري أقرب وأنسب للإعلانات التجارية منها إلى الأعمرال العلميرة، عبرود عبرد الله العسركري، المرجرع السرابق ،ص 33.

ب- الشروط الخاصة وأهمها على الإطلاق تحديد طبيعة وعدد المتغيرات التي ينبغي استخدامها في العنوان، وتحديد موقع العنوان في طائفة العناوين والأسلوب الذي ينبغي صياغته به، وطبيعة المفردات التي يتم توظيفها فيه، والتي تتبع لا محالةالتخصص العلمي للباحث .

4- أصناف العناوين: تختلف العناوين باختلاف المعيار المعتمد في التصنيف، والجدول المبين أدناه سيوضح أصناع العناوين التي تصادف الباحث:

من حيث عدد المتغيرات	من حيث طبيعة المتغيرات	من حيث الأهمية	من حيث الصياغة	من حيث الهدف من البحث	من حيث طبيعة العنوان	من حيث المنهج المستخدم
عنوان ذو متغير وحيد	عناوين ذات متغيرات متكاملة	عنوان العمل البحثي	عنوان خبري	عناوين تفسيرية	عناوين بسيطة وصفية	عناوين تحليلية
عنوان ذو متغيرين اثنين	عناوين ذات متغيرات متناقضة	عناوين رئيسية	عنوان استفهامي	عناوين نقدية	عناوين مبتكرة	عناوين وصفية أو مقارنة
عنوان ذو ثلاث متغيارت	عناوين ذات متغيرات متقاربة	عناوين فرعية	عنوان خبري استفهامي	عناوين نظرية وأخرى تطبيقية	عناوين مركبة	عناوين نقدية

5- نماذج عن بعض العناوين :

عنوان رئيسي	**الحق في اعتارض سرية الاتصالات والمارسلات في التشريع الجازئري**
عنوان خبري استفهامي	نظام الرخصة بالنقاط في الجزائر: أمل مرتقب أو نظام مثير للجدل ؟
عناوين فرعية	مفهوم القانون الإداري مصادر القانون الإداري أسس القانون الإداري
عنوان متعدد المتغيارت	دمج الطاقات المتجددة واستثماراتها في البيئة العمرانية الجديدة
عنوان تطبيقي	دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة : دراسة برامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية
عنوان تحليلي	الحماية القانونية للمعلومات والوثائق الإدارية : قراءة تحليلية للقانون 21-09
عنوان وصفي	الآليات القانونية الإدارية لحماية البيئة
عنوان مبتكر	المدينة الذكية المستدامة بين واقع التشريع والتطلع نحو العصرنة.

مثال10: نص المادة الثانية من المرسوم رقم 83-373 المؤرة في 28 مايو 1983 المحدد لسلطات الوالي في ميدان الأمن والمحافظة على النظام العام[1]، والتي تنص: " تطبيقا لأحكام المادة الأولى سالفة الذكر، يجب على الوالي أن يتخذ جميع الإجراءات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي من شأنها أن توفر ما يأتي حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها:

ضمان ما يأتي : - حماية الأشخاص والأملاك ومرورهم – سير المصالح العمومية سيرا عاديا ومنتظما.

- المحافظة على إطار حياة المواطن .— حسن سير الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اتقاء أي شكل من أشكال الاضطراب في النظام العام أو عرقلة الممارسة العادية للسلطة وبصفة عامة اتقاء جميع المخالفات.

المحافظة على الممتلكات العمومية.

احترام قواعد الطهارة والنظافة والأمن - السير المستمر في طرق المواصلات ووسائلها

-حراسة المباني العمومية والتجهيزات الإستراتيجية وحمايتها باستثناء ما تعلق منها بوازرة الدفاع ال وطني.

بالاطلاع على محتوى هذه المادة نجدها تتحدث عن سلطة الوالي في إصدار قرارت فردية وأخرى تنظيمية في سبيل الحفاظ على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة أي سلطته الإدارية في سبيل الحفاظ على أغراض الضبط الإداري وفي جميع المجالات كالنظافة والمرور والعمارن وغيرها. لذا يجدر بالعنوان أن يكون : **دور الوالي في الحفاظ على النظام العام أو سلطات الوالي في الحفاظ على النظام العام.**

أما الإشكالية فيجب أن لا تخرج عن فحوى العنوان لذا يجدر بها أن تكون: **ما الدور الذي يمكن أن يلعبه الوالي في سبيل الحفاظ على النظام العام وهل خوله المشرع سلطات في سبيل ممارستها؟.**

مثال02: نص المادة 49 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري[2]، والتي تنص: " **حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطن في إطار القانون الذي يحدد كيفيات ممارستها**".

[1] جريدة رسمية رقم 22 مؤرخة في 28 مايو 1983

[2] - جريدة الرسمية رقم 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.

الواضح من نص المادة أنها تؤكد على أن المواطن دون غيره الحق في التظاهر داخل الدولة مما يعني أن القاطنين في الدولة ولا يحملون جنسيتها غير معنيين بممارسة هذا الحق، لكن ممارستها مقيدة بما يحدده ويرسمه القانون المعمول به، لذا يجدر **بالعنوان** أن يكون: حرية التظاهر في الجزائر مابين الحرية والتقييد **أما الإشكالية** فتتمحور حول: مدى إمكانية ممارسة حق التظاهر في الجزائر؟ .

الفرع الرابع: الفرضيات

الفرضيات هي تلك التوقعات أو التخمينات التي يضعها الباحث ويعتقد أنها تمثل حلولا مؤقتة للمشكلة إما عن طريق الإثبات او النفي [1]، ولا يصوغها الباحث من محض خياله، إنما في ضوء خبراته وقراءته واطلاعه على الدراسات والتجارب السابقة، كما يمكن استنباط فرضيات البحث من نظريات علمية معينة للتأكد من مدى صحتها وفقا لمحدداتدراسة معينة لتدعيم صحة هذه النظرية أو تفنيدها.

ومثالها أن يضع الباحث مجموعة من الفرضيات في بحثه ليجد سبب إجرام الحدث ويجد حلا لمشكلة جنول الأحداث، فيصوغ مجموعة من الفرضيات :

- سبب جنول الأحداث الفقر
- سبب جنوح الأحداث الحالة الأسرية
- سبب جنوح الأحداث المستوى المعيشي
- سبب جنوح الأحداث العنف
- سبب جنوح الأحداث الانترنت

فيعمد في بحثه تأكيد إحدى هذه الفرضيات التي تشكل حلول مؤقتة لديه وعليه إما تأكيدها أو تفنيدها عن طريق فرضيات الإثبات أفرضيات النفي[2].

[1] صلال الدين شروة، المرجع السابق، ص 59.

[2] – المرجع أعلاه ، ص 61.

المطلب الثاني: جمع الوثائق العلمية

بعد اختيار موضوع البحث بناء على عوامل اختياره وتحديد مشكلة البحث وصياغة الإشكاليات وصياغة الفروض ينطلق الباحث إلى المرحلة الثانية من مراحل إعداد البحث العلمي ألا وهي مرحلة جمع الوثائق العلمية التي تعرف لدى الباحثين بالمصادر والمراجع.

الفرع الأول: تعريف الوثائق العلمية

الوَثيقة لغة: اسم والجمع : وَثائِ أق، والوَثيقةأ : مؤَنث الوثيق ، والوَثيقةأ : ما أيحكَم به الأمر والوَثيقة في الأمر: إ أحكامه وَأخذَ بالوثيقة في أَمره : بالثقة وأَرضٌ وثيقةٌ : كَثيرةأ العشب ، موثوقٌ بها والوَثيقَة أ : الصَّكُّ بالدَّين أو البراءةِ منه ، وهي معلومات في صورة مقروءة . و الوثيقة يمكن أن تكون في صورة ورقية أو إلكترونية . على سبيل المثال : بيان السياسة ، اتفاقية مستوى الخدمة، سجل حادثة[1].

واصطلاحا: الوثيقة عبارة عن أداة من أدوات البحث العلمي ومصدرا له يتم من خلالهاإثبات أو نفي الفرضيات التي يضعها الباحث في بحثه وهي تختلف باختلاف مصدرها وطريقة نشرها وقيمتها [2] وفي مجال العلوم القانونية والإدارية تتميز الوثائق القانونية بقدرتها على إثبات الالتزامات والحقوق ل فراد والمؤسسات، ويشترط فيها:

- أن تكون المنبع الذي يستقي منه الباحث معطياته العلمية لإثبات أو نفي النتائج المتوصل اليها فيتمكن فيما بعد من تعميمه .

- أن تملك الحجية القانونية خاصة عندما يكون مصدرها مؤسسات رسمية موقعة ومؤشر عليها وهذا يعني أنها مرت بالعديد من الإجراءات والمراحل لتصل للباحث في شكلها الأخير، ومن أمثلتها الأحكام القضائية والنصوص التشريعية وعقود البيع.

- أن تكون قابلة للانتفاع ومثالها الإحصائيات التي يعدها رجال الدرك الوطني وشرطة المرور فيما يخص حوادث المرور وكل باحث في هذا المجال يمكنه الاستعانة بهذه الاحصائيات في بحثه ليجد حلول للمشاكل التي تعاني منها الدولة في مجال السلامة المرورية .

---

[1] معنى وثيقة في معجم المعاني الجامع، موقع إلكتروني:
http://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9/

[2] مبجل لازم المالكي، علم الوثائق، مؤسسة الوارق، عمان ،2009، ص17.

الفرع الثاني: أنواع الوثائق العلمية

تختلف أصناف الوثائق العلمية باختلاف الزاوية التي ننظر منها أو المعيار المعتمد في التصنيف، فمن حيث طريقة نشر الوثيقة، نجد الوثيق المطبوعة والوثيقة الالكترونية ،ومن حيث مصدر المعلومة نجد الوثائق الميدانية والوثائق المكتوبة، ومن حيث الأهمية نجد الوثائق الأولية والوثائق الثانوية، أما من حيث الطبيعة نجد المصادر والمراجع، ومن حيث طبيعة موضوع الوثيقة نجد النصوص القانونية والمؤلفات والمقالات العلمية والقواميس والمجلات القضائية والمواقع الالكترونية وغيرها، فإذا ما أراد الباحث تحديد صنف المادةالعلمية عليه أن يحدد موضوع بحثه أولا، وصياغة العنوان وضبط الإشكالية عندها فقط يمكنه تحديد صنف المرجع وبالنتيجة نوعية الاقتباس الذي سيلجأ إليه عند استعمال تلك الوثيقة.

وجدير بالذكر أن التصنيف الأكثر رواجا واستخداما في ميدان العلوم الاجتماعية هو ذلك التي يعتمد على طبيعة المادة العلمية فيصنف الوثائق العلمية إلى نوعان المصادر والمراجع فالمصادر هي تلك الوثائق الأساسية التي لم يتخل وسيط لتفسيرها أو تحليلها أو تعليلها[1]، ومثالها النصوص القانونية على اختلاف أنواعها التي تنشر في الجرائد الرسمية بدء بالدستور وصولا إلى التنظيمات وكذا مقررات وتوصيات مؤسسات الدولة الوطنية والدستورية وكذا المؤسسات الدولية، وكذا العقود والاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من قبل الدولة، وتصريحات القادة السياسيين والدبلوماسيين، الاجتهادات القضائية والتقارير السنوية والإحصائيات الرسمية، السجلات المدنية والعسكرية، شهادات الشهود العيان...إلخ.

وأما المراجع وهي تلك الوثائق التي تدخل وسيط بين المصدر وبين القارئ من خلال تحليلها وتعليلها ومناقشتها[2]، ومثالها المؤلفات على اختلاف أنواعها، الدوريات ، الرسائل العلمية، المقالات ، المداخلات، القواميس...إلخ، ويتم الحصول عليها إما عن طريق الإعارة المكتبات أو النسخ أو الشراء ، أو الحصول عليها عن طريق الانترنت التي تحتوي الملايين من الكتب الإلكت رونية والتي تكاد تغني عن المكتبات، ويمكن أيضا اللجوء إلى الجهات الرسمية والحكومية فيما يخص المصادر الرسمية التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريقها.

[1]– عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، منشوارت جامعة باجي مختار عنابة، الج ازئر ،2003، ص 24.

[2]المرجع أعلاه، ص 25.

ويجدر التنويه أنه بعد ظهور الفضاء الرقمي أصبحت غالبية الوثائق العلمية تكتسي طابعا الكترونيا، تسهيلا للباحث لدى إعداد بحثه من خلال اختصار الوقت والجهد والمال ،فلا يضطر إلى التنقل أو النسخ أو الشراء أو الطبع في أماكن خاصة بالطبع، أو حتى الإعارة من المكتبات العامة، نجدها في غالبية أحيانا موضوعة في مواقع متخصصة ،وتعامل مثلما تعامل الوثائق المطبوعة تماما، نظرا لكونها تحتوي على جميع البيانات المطلوبة في التوثيق، ولدينا فيما يلي العديد من الأمثلة نذكر منها:

- ✓ النصوص القانونية على اختلاف أنواعها نجدها في موقع: https: //www.joradp.dz
- ✓ المقالات العلمية المحكمة نجدها في موقع :

https: //www.asjp.cerist.dz/utilisateur

- ✓ المذكرات على اختلاف أنواعها نجدها في المواقع الرسمية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مثل:

http: //dspace.univ-guelma.dz: 8080/xmlui/handle/123456789/29

- ✓ المؤلفات ونجد مصادرها تتعدد وتختلف نظرا لاختلاف المواقع الالكترونية مثل :

https://www.sndl.cerist.dz/ /https://scholar.google.com

الفرع الثالث: طرق جمع الوثائق العلمية

يتم جمع الوثائق العلية بالعديد من الطرق والوسائل منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، فبالنسبة للطرق التقليدية فإن الباحث كان ولازال يجمع الوثائق العلمية خاصة المؤلفات منها عن طريق الإعارة من المكتبات أو شرائها، غير أنه نظرا للكلفة الباهظة لبعض المؤلفات فإن غابا ما يلجأ الطلبة إلى الإعارة أو النسخ، أما بالنسبة للطرق الحديثة فإن البعض من الباحثين يلج ؤون إلى تحميل المؤلفات من المواقع الخاصة بها لكن يشترط فيهم أن يكونوا على علم بما يعرف بمحركات البحث وكيفية البحث على مواقع الانترنت والا سيضطر ون إلى خسارة الكثير من الوقت دون جدوى .

الفرع الرابع: ترتيب الوثائق العلمية

يخضع ترتيب الوثائق القانونية في المقال القانوني للعديد من الاعتبارات والمعايير، والتي تختلف باختلاف المادة العلمية في حد ذاتها، ومن الناحية المنهجية وبحكم العادة اعتاد باحثي القانوني على إتباع الترتيب الآتي:

أولا: النصوص القانونية

ويتم ترتيبها بناء على معيارين أولهما أساسي وهو معيار القوة القانونية للنص، والثاني احتياطي وهو معيار السنوات، ولا يتم اللجوء إليه إلا في حالة وجود نصوص قانونية تكون متساوية من حيث القوة القانونية، ليجد الباحث نفسه مجبرا على أن يضع النصوص القانونية الدستورية أولا ثم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من رئيس الجمهورية بحكم أنها تسمو على القانون[1]، ثم النصوص القانونية التشريعية، ويجدر التنويه بخصوص هذا الصنف أنه على الباحث أن يضع القوانين العضوية أولا لكونها أكثر قوة قانونية من بقية النصوص التشريعية، وأنه في حال استعمال قوانين عادية وأوامر تشريعية عليه أن يلجأ للمعيار الاحتياطي وهو معيار السنوات، لا الأولي لأنه ببساطة سيجد نفسه بين نصين متساويين في القوة القانونية .

ثانيا: المؤلفات

هذا النوع من الوثائق العلمية أيضا لديه العديد من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في الترتيب وتعتبر في حد ذاتها اختيارية للباحث على خلاف النصوص القانونية، إذ ما عليه إلا أن يختار إحداها في الترتيب وهي معيار الترتيب بناء على الحروف الهجائية أو الأبجدية أو السنوات، غير أن هذا الترتيب نجده محصوار فقط في المقالات العلمية لكون الباحث يعتمد فقط على المادة العلمية المتخصصة دون غيرها نظرا لأن حجم المقال أقل بكثير من حجم المذكرات والمؤلفات والمطبوعات.

لكن إذا تعلق الأمر ببحوث علمية أكبر حجما من المقالات العلمية والمداخلات فترتيب المراجع يختلف، عندها على الباحث استخدام معايير أساسية وأخرى احتياطية، الأولى تتمثل في معيار التخصص وتسمى بالمراجع المتخصصة والمراجع العامة، والثانية معيار اللغة وتسمى بالمراجع باللغة العربية والأخرى بالمراجع باللغة الأجنبية، فإن قام الباحث بهذا التقسيم عندها يلجأ إلى المعايير الاحتياطية وهي معيار الحروف الهجائية أو الأبجدية أوالسنوات .

[1] ـ انظر نص المادة 150 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

ثالثا: المقالات العلمية والمداخلات

وتتبع نفس معايير الترتيب الخاصة بالمؤلفات ، إلا أنه ننوه هنا أنه في حال لجوء الباحث إلى مقالات ومداخلات علمية يمكنه جمعهما في نفس العنوان لكن ترتيبها يكون على أساس معيار النشر، فالمقالات العلمية تكون منشورة في المجلات العلمية المحكمة أو المداخلات التي يتم المشاركة بها في التظاهرات العلمية لا تكون منشورة كقاعدة عامة أما إن وجدت منشورة في أعداد خاصة عندها يتم ترتيبها مع المقالات مباشرة، والفارق البسيط بينهما ليس في القيمة العلمية بل على العكس كلاهما تكتسي نفس القيمة العلمية بل فقط يختلفان في مسألة النشر .

رابعا: الأطروحات والمذكارت الجامعية

تتبع المذكرات الجامعية أيضا معيارا أساسيا وآخر احتياطي، الأول هو معيار الدرجة العلمية المحصل عليها من المذكرة كلما كانت أعلى كلما كان ترتيبها هو الأعلى، وهنا يجد الباحث نفسه مجبرا على تقسيمها إلى أطروحات دكتواره ثم مذكرات ماجستير ثم مذكرات الماستر ثم مذكرات الليسانس وهكذا دواليك، فإذا تعددت المذكرات داخل كل ترتيب عندها يلجأ إلى معيار الحروف الهجائية أو الأبجدية أو السنوات، ويبغي عليه أن يكون حذرا لأنه لا يملك الحق في اختيار هذه المعيار بل يكون مقيدا لأنه سبق وأن اختار معيار للمؤلفات والمقالات وعليه أن يكمل بنفس المعيار الذي بدأ به.

خامسا: المجلات القضائية

تحتوي المجلات القضائية عادة على الاجتهادات القضائية والباحث في حال تعددها ما عليه إلا اللجوء إلى معيار السنوات، فإن نوع في استخدامه للمجلات بين تلك الخاصة بالقضاء الإداري وتلك الخاصة بالقضاء العادي، عندها يجد نفسه أما معيار أساسي وآخر احتياطي ،الأول هو معيار الجهة التي أصدرت العدد الخاص بالمجلة القضائية كمجلات مجلس الدولة مثلا أو مجلات المحكمة العليا، والثاني أي الاحتياطي وهو معيار السنوات .

سادسا: المواقع الالكترونية

ينبغي على الباحث قبل أن يعمد إلى ترتيب المواقع الالكترونية أن يلجأ فقط إلى المرقع الرسمية منها والخاصة بالمؤسسات والمرافق العامة لا أن يلجأ إلى المنتديات أو مواقع التواصل الاجتماعي، إلا إذا كانت لمؤسسة، وبالنسبة إلى ترتيبها ينبغي في هذا الحالة تحديد تاريخها كمعيار.

المطلب الثالث: القراءة

لأهمية القراءة وطلب العلم أخبر صلى الله عليه وسلم أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ولا شك أن من أهم أسبابه القراءة، ولولا القراءة لم يتعلم الإنسان ولم يحقق الحكمة من وجوده على هذه الأرض وهي عبادة الله وطاعته وعمارة هذه الأرض، ثم إن القراءة تمكن الإنسان من التعلم بنفسه والاطلاع على جميع ما يريد معرفته من دون الاستعانة بأحد في كثير من الأحيان[1].

الفرع الأول: تعريف القراءة

القراءة لغة من الفعل قرا يَ أقر ، قِارِءة وقأرْ آنا، فهو قارئ، والمفعول مَقْروء أوقر الكتابَ ونحوَه : تتبَّع كلماته انظر ، نطق بها أوْ لا ،وقرا العقادَ وطه حسين أي قرا للعقاد وطه حسين : قرا كتبَ العقاد وطه حسين ،وقرا علامات الغضب على وجهه: لاحظها فِارسة أو عادة وقرا الشيءَ قرْ ءا، وقأرْ آنا: جمعَه وضمَّ بعضَه إلى بعض ،وقرا القرآنَ عن ظهْر قلب:

حفظا دون كتاب ،أوقر الغيْبَ : تكهنَ به يزعم أنّه يجيد قراءة الكفّ أوقر ما بين السُّطور : فهم الأمرَ المضمر ، استشفّ المعنى الضِّمنيّ أوقر عليه السلامَ : أبْلغَهأ إيَّاه أوقر على فلانٍالنحوَ : دَرَسه على يديه[2].

وأما اصطلاحا فتعني وهي عملية الاطلاع على الوثائق لاكتساب المعرف المختلفة والتزود بالمعلومات التي توصل الباحث للتفكير السليم وتمنحه القدرة على التحليل والاستنتاج والنقد[3]. وتعرف أيضا على أنها

---

[1]- عبد الله بن جار الله بن اب ارهيم آل جال الله، أهمية الق ارءة وفوائدها، ص5، موقع إلكتروني:
www.islamland.com/.../ar_importance_of_**reading**_an...

[2]- معنى ق أر في معجم المعاني الجامع، موقع إلكتروني:
http: //www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%82%D8%B1%D8%A3/

[3]- فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 239.

عملية عقلية تشمل تفسير الرموز التي يتلقاها القارئ عن طريق عينيه وتتطلب هذه الرموز فهم المعاني، كما تتطلب الخبرة بين الشخصية وهذه المعاني، لأنه تشترك في أدائها حواس وقوى وقابليات مختلفة[1].

الفرع الثاني: فوائد القراءة

إن فرع العلوم القانونية والإدارية ، من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية ونظرا لتشابه جميع فروعها من حيث طبيعة الظاهرة المدروسة وهي الفرد أو المجتمع، إلا أنها تختلف في العديد المسائل، أهمها طبيعة المفردات المستعملة في فرع، وهذا ما يتسم به فرع العلوم القانونية والإدارية، فمفرداته مختلف ومتميزة وتختلف باختلاف الفرع المتبع من قبل الباحث، فلا يمكن للبحث أن يكتسب الثروة اللغوية لفرعه المختار إلا إذا اطلع على الوثائق العلمية المرتبطة بتخصصه، كما أنها تساعده على:

- التعرف على أكثر المناهج ملاءمة لموضوعها وأكثرها استخداما في البحوث العلمية المشابهة.
- التعرف على المفردات المستحدثة والدخيلة على تخصصه، وتكسبه قدرة على ابتكار أفكار ومفردات خاصة بموضوعه.
- اكتساب أدبيات البحث وأخلاقيات إعداد البحوث العلمية، وأن احترام الأمانة العلميةبإسناد المادة العلمية إلى مصدرها هي الحجر الأساس لعمله وسبيل لتحديد مدىجديته وأصالته.
- التعرف على الخطط المختلفة للموضوعات التي سبقت وأن بحثت في نفس التخصص إن لم نقل في نفس الموضوع، فيتجنب الحشو والتكرار .
- اكتساب قدرة على التحليل والنقد والمقارنة ما بين الوثائق العلمية لتنوع المادة العلمية ولتنوع المصادر والنتائج المتوصل إليها، فيعمل على التمييز بينها وتحديد أيها أقرب إلى المنطق وأيها أقرب إلى الصواب وتتطبق مع الواقع المعاش.
- التمكن من فرز المصادر والمراجع، وبالتالي استبعاد تلك التي تكون بعيدة عن الموضوع أو لا تمد لها بصلة.
- تبقيه دائما مسايرا للحركة التشريعية في مجال العلوم القانونية وعلى اطلاع على كل تعديل أو تغيير في المنظومة القانونية.

[1] – محمد موس ى الشريف، الط رق الجامع ة للقارءة النافع ة، دار الأن دلس الخضارء، ج دة، السعودية ، 2004، ص 23.

- كما تساعده على تحديد العناصر الجوهرية التي تخدم إشكالية بحثه، فيستطيع من خلالها تقسيم وتبويب الموضوع بناء على المعطيات التي توصل إليها من خلال القراءة .

الفرع الثالث: أنواع القراءة

للقراءة أنواع متعددة تختلف باختلاف معايير التصنيف المعتمدة، وأكثر المعايير اعتمادا هو من حيث درجة التركيز، حيث تنقسم إلى:

- **قراءة سريعة:** وهي تلك القراءة التي لا تحتاج إلى نسبة عالية من التركيز، وكثير ما يلجأ إليها الباحثين ضمن استخدامات محددة، كجمع الوثائق العلمية مثلا، أو لتخزينها بعد جمعها في ملفات أو بطاقات وفق ترتيب خطة البحث المتبعة من قبل الباحث. كما يستعملها في تصنيف الوثائق العلمية حسب ومصدرها أو أهميتها حتيتسنى له تحديد أيها سيكون متعدد الاستعمال وأيها سيكون ثانويا، خاصة عندمايكون في مكتبة الكترونية تحتوي على كم معتبر من الوثائق تتطلب وقتا لفرزها وتحديد مدىراتباطها مع موضوع الدراسة الخاص بالباحث. والملاحظ انها على الرغم من أنها لا تحتاج إلى نسبة عالية من التركيز إلا أنها الأكثر استخداما والأكثر أهمية بالنسبة للباحث .

- **قراءة عادية:** وهي تلك القراءة التي تحتاج إلى تمعن من الباحث، وهي أيضا تعتبر مهمة لأنها تساعد الباحث على بناء أساس ومخطط لبحثه وبدون هذا الأخير لن يكون هناك بحث علمي بالأساس، واعدادها يتطلب الاطلاع المكثف ليس على عناوين الوثائق بل على محتواها وبالتحديد فهارسها وخططها المعتمدة ليكتسب ثرة لغوية في التخصص وليتعرف على أدبيات البحث، خاصة الشق المتعلق بمنهجية التقسيم والتبويب ، فيكون بذلك قد تعرف على منهجيات غيره، فيختار لنفسه طريقة تكون مختلفة ومتفردة عن ما تحتويه الوثائق العلمية من معارف، كما أنه من خلال القراءة العادية يتمكن الباحث من معرفة أي المناهج العلمية أنسب لإعداد الخطة الخاصة بعمله البحثي والتي تتلاءم مع طبيعة الموضوع الذي اختاره .

- **قراءة معمقة:** وتعرف أيضا بالقراءة التحليلية تتطلب نسبة عالية من التركيز لذا فهي لا تتم إلا إذا وفر لها الباحث الجو والمكان والوقت المناسب، فالتركيز يلزمه الهدوء والسكون، وسلامة العقل والبدن، حتى يتمكن من تحديد مواطن الخلل والنقص والغموض والزلل ، وحتى يتمكن من الخروج بالنتائج المناسبة

للموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، المحافظة على سلاسة الأفكار تسلسلها، و وضول الأسلوب ومتانته، لذا فإن استخدام القراءة المعمقة عادة ما يكون في مرحلة التحرير، وهي أطول مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي .

الفرع الرابع: دور القراءة في إعداد البحوث العلمية:

تعد القراءة العامل الأساسي الذي يساعد الباحث في جميع مراحل إعداد البحث العلمي التي تبدأ من اختيار الموضوع وصول إلى مرحلة التحرير والإخراج النهائي للبحث العلمي، فمنخلال يتمكن من اختيار الموضوع المناسب للبحث بعد عملية اطلاع واسعة على الوثائق العلمية المختلفة، ليختاره اعتمادا على معايير اختيار المواضيع العلمية، لينتقل بعد ذلك إلى عملية جمع الوثائق العلمية، ومن دون القراءة والاطلاع عليها لن يتمكن جمع الماد العلمية المناسبة والتي لها علاقة بموضوعه، وحتى في مرحلة إعداد خطة أو بناء للموضوع ، لابد عليها من الاطلاع على خطط البحوث السابقة حتى يتجنب تكرار نفس العناصر التي سبق التطرق إليها، فيتوجه نحو تفاصيل أخرى لم يسبق وأن تم التعرض لها، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الوثائق العلمية المتوفرة لديه .

وجدير بالذكر بخصوص هذه المسألة أن غالبية البحوث العلمية خاصة المتخصصة تتناول في مجموعها مسائل جد متخصصة تتميز بالأصالة والجودة لكونها تعالج مشاكل علمية لم يسبق البحث فيها، ولا يمكن معرفة ذلك إلا عن طريق القراءة المعمقة التحليلية .

كما تلعب القراءة دوار مهما في مرحلة تحرير البحث العلمي، ومن دونها لا يمكن للباحث تكوين أفكار علمية ينطلق منها في عملية التحرير أو الوصول إلى الدلائل والحجج التي يستند إليها لإثبات أو نفي فرضياته التي سبق له وأن وضعها في بداية بحثه.

المطلب الرابع: جمع وتخزين المعلومات

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بتخزين المعلومات التي لها علاقة بموضوع بحثه إلا أن طرق التخزين اختلفت منها ما هو تقليدي كأسلوب الملفات والبطاقات ومنها ما هو حديث عن طريق جهاز الحاسوب، وأسهلها وأيسرها على الباحث هي الطريقة الأخيرة.

الفرع الأول: تعريف جمع وتخزين المعلومات

بعد تجميع المعطيات والمعلومات العلمية التي لها علاقة بالدراسة، يقوم الباحث بتخزينها ،ويعرف التخزين على انه مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي يلجأ إليه الباحث لوضعها في مكانها المناسب ضمن ملفات أو بطاقات يكون قد أعدها مسبقا، اختصارا لل وقت والجهد والمال، فهذه المرحلة تحتاج إلى التركيز والدقة لأنه من شأنها أن تدفع الباحث للتقدم نحو خطوة أخرى موالية أو تعيده للخلف.

الفرع الثاني: أصناف التخزين

يختلف التخزين باختلاف المعايير المستخدمة في التصنيف، فمن حيث الأدوات المستعملة للتخزين، هناك أسلوب الملفات وأسلوب البطاقات حيث يتم اعداد ملفات خاصة تأخذ تسمية العناوين الفرعية أو الرئيسية على حسب التقسيم الذي اتبعه الباحث فتخزن فيها البيانات والمعطيات المتعلقة به على أن تحفظ البيانات الكاملة لها في نفس الملف، أما البطاقات فتعتمد على إعداد بطاقات خاصة تدون فيها المعلومات التي يحتاجها الباحث ومصدرها ،ويعاب عليها أنها تأخذ الكثير من الوقت والجهد، ولم تعد تستخدم كثيرا من قبل الباحثين مع ظهور الحواسيب، والوثائق الالكترونية، ولعبت دوار باراز في تخزين البيانات والمعطيات الرسمية، لتوفرها على الكثير من الخصائص الرقمية التي تساعد على التحرير، أهمها القدرة على تقسيم الملفات بصيغة بي دي أف وبالتالي يمكن فصل الجزء الذي يحتاجه الباحث ووضعه في ملف خاص يحمل تسمية العنوان الذي يعمد إلى تحرير مضمونه.

ومن حيث طبيعة المادة المخزنة، فهناك تخزين يضم النصوص القانونية، وآخر يضم المؤلفات وآخر يضم المقالات العلمية والمداخلات وآخر يضم الواقع الرسمية وآخر خاص بالمجلات القضائية، ويعاب على هذه الطريقة في التخزين أن الباحث يجد صعوبة في البحث عن الجزء الذي يحتاجه في الوثيقة، لأنه سيضطر للبحث عنها في كل مرة يحتاجها ،خاصة تتعدد الوثائق في نوع .

الفرع الثالث: أهميته

تعرف مرحلة التخزين بمرحلة فرز المعلومات وغربلتها وهي مرحلة دقيقه إذ من شأنها أن تسرع وتيرة العمل للباحث كما من شأنها أن تؤخره إذا لم تتم على النحو المطلوب، لذا فإن أهميتها تكمن في اختصار الوقت والجهد والمال عند الانتقال للمرحلة الموالية للتخزين وهي مرحلة التقسيم والتبويب .

المطلب الخامس: التقسيم والتبويب

وهي عملية جوهرية وحيوية للباحرث فري إعرداد بحثره، وتتضرمن تقسريمات الموضروع الأساسية والكلية والفرعية والجزئية والخاصة، على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقرة، ويجب أن تخضع عملية التقسيم إلى أساس سليم وفكرة منظمة واربطة خاصة ،كالترتيب الزمني أو الأهمية.

وتقسيم الموضوع فري شركل خطرة يعرد التصرور المسرتقبلي لطريقرة جمرع المرادة العلميرة للبحرث ولطريق ة معالجته ا أو تحليله ا وطريق ة ع رض نت ائج البح ث بع د التنفي ذ، وتش به ب ذلك المخططات التي يعدها المهندس المعماري عندما يضع مخططه ويصع مواصفات مواد البناء وطريقة التنفيذ[1].

الفرع الأول: أهمية التقسيم والتبويب

تكمن أهمية التقسيم في تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع، تحديدا جامعا مانعا وواضحا، واعطائها عنوانا رئيسا، ثم تحديرد مردخل الموضروع فري صرورة مقدمرة البحرث ،والقيام بتفتيت و تقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة. بحيث يشكل التقسيم هيكلة وبناء البحث، ثم القيام بإعطاء العنوانين الفرعية والجزئية، وتمكن أهميته في كونه القالرب الذي سيفرغ فيره البحث العلمي، والخريطرة والطريق الذي سيرشرد الباحث في الكتابة خطوة بخط وة، فإذا ما كان تقسيمه سليما فإنه سيعمد إلى الكتابة بدون أن يضطر للرجوع في كل مرة إلى التغيير والقراءة .

الفرع الثاني: طرق التقسيم

يقوم الباحث بتقسيم البحث عادة حسب نوع البحث الذي يقوم بإعداده فإذا ما كان بحثه أطروحة دكتواره عليه أيبدأ بالباب ثام الفصل ثم المبحث يليه المطلب فالفرع فأولا وثانيا ليليها الترقيم والحروف، أما إذا كان البحث عبارة عن مذكرة ليسانس أو ماستر فيكفي أن يبدأ بالفصل أما إذا كان مقالا أو ورقة بحثية فيكفي أن يبدأ الباحث بالمبحث ثم المطلب ،وذلك وفقا للنموذج أدناه:

الباب الأول: مجلس الدولة

الفصل الأول: اختصاصات مجلس الدولة

المبحث الأول: الاختصاص القضائي

[1]- سعيد اسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمري، مؤسسرة الرسرالة، ،بيرروت، لبنران ،1994، ص 129.

المطلب الأول: قاضي أول درجة

الفرع الأول: إجراءات الخصومة أمام مجلس الدولة

أولا: إيداع العريضة

2- بيانات العريضة أ- بيانات الخصوم

ب- الجهة القضائية المختصة ت- توقيع محامي معتمد لدى مجلس الدولة

الفرع الثالث: شروط التقسيم

على الباحث عن لجوئه إلى التقسيم والتبويب أن يراعي مجموعة من الشروط أهمها عدم التكرار والتداخل والخلط بين العناوين الرئيسية أو الفرعية، وأن يعمل على إحداث توازن عمودي وأفقي بأن يكون عدد المباحث مساويا لعدد الفصول ومساويا لعدد المطالب والفروع ،وأن يخدم موضوع البحث، أي أن لا يكون حشو في العناوين الفرعية لمجرد إكثارها بدون جدوى، إذ على الباحث أن يضع ما قل ودل من العناوين والجزئيات التي يريد دراستها وتخدم إشكالية بحثه، دون أن ننسى ضرورة أن تتميز الخطة التي أعدها بالمرونة والقابلية للتغيير، لأنه لا يعقل أن يبقى التقسيم على حاله أثناء الكتابة والتحرير .

الفرع الرابع: فائدة التقسيم بالنسبة للباحث

إن وصول الباحث لمرحلة تقسيم وتبويب الموضوع لجعله في شكل خطة لبحثه يعني وشوك الانتهاء من إعداد أهم مرحلة من مراحل إعداد البحوث العلمية والذي على أساسه سيبدأ بالتنفيذ الفعلي أي الكتابة، لذا فإن هذه المرحلة لها فوائد جمة نذكر منها:

- ✓ تساعد الباحث على تصور العقبات التي قد تعترضه أثناء التنفيذ، فيصرف النظر عن الموضوع إذا كانت مشكلة البحث فوق إمكانياته الزمنية والاقتصادية، أو أنه يستعد لتلك العقبات قبل البدء بالتنفيذ، فيجنب نفسه الوقوع في عقبات يصعب تجاوزها[1].
- ✓ تعمل على توفير الوقت والجهد والمال، لأن الباحث قد مهد الطريق نحو تنفيذ البحث من خلال عملية تحريره.
- ✓ تساعد الباحث على تحديد الهدف من دراسته بيسر وسهولة .

[1]- سعيد اسماعيل صيني، المرجع السابق، 131.

مثال توضيحي :

فإذا أراد الباحث أن إعداد خطة لموضوعه أو دراسته يحدد المنهج وبعدها يعمد إلى التقسيم ،ومثالها أن يعتمد الباحث على منهج تحليل المحتوى) المادة 4 السالفة الذكر(لتكون الخطة على النحو الآتي:

دور الوالي في الحفاظ على النظام العام	
المطلب الأول: سلطات الوالي في الظروف العادية	الفرع الأول: سلطة إصدار قرارت إدارية فردية)تسخير الأمن والحماية المدنية(و لوائح الضبط)مخططات النجدة
	الفرع الثاني: سلطة ممارسة الرقابة الإدارية) سلطةالتعقيب الحلول في مجال الشرطة الإدارية العامة والمتخصصة(
المطلب الثاني: تحقيق الوالي أغراض الضبط الإداري	الفرع الأول: الأمن العام
	الفرع الثاني: الصحة العامة والسكينة العامة

المطلب الخامس: كتابة البحث العلمي

وهي آخر مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي بعد أن يفرغ الباحث من اختيار موضوعه وتحديد إشكاليته وصياغة عنوانه وفروضه وجمع الوثائق العلمية التي لها علاقة بالبحث ،وقراءتها وتخزين المعلومات في ملفات أو بطاقات أو في جهاز الحاسوب، ثم تقسيم وتبويب الموضوع وجعله في شكل خطة متوازنة ومرنة، يبدأ بالكتابة فيجمع بين اللغة وأساليبها وقواعدها وبين اللغة القانونية وتشعبها، فيحسن صناعة بحثه بال ربط بين المواد المقتبسة الملائمة لموضوعها وترتيبها وتصنيفها ومناقشتها وابداءرايه فيها[1].

وأحسن طريقة للبدء في كتابة البحث العلمي هو الدخول مباشرة في الموضوع دون إطالة دون التظاهر بكثرة العناصر المدروسة في البحث التي لا علاقة لها بالمادة المبحوث فيها، لأن العبرة هنا بالكيف لا بالكم، فالكتابة عبارة عن حرفة أو فن تحويل ما هو خام إلى مواد صالحة للاستهلاك أو الاستعمال تماما

[1]-عبد النور ناجي، المرجع السابق ، ص 48.

مثل ما تفعله المصانع ، فالباحث يضع كل استنتاجاته وآرائه وكل ما نظمة وجمع تشتته بعد أن كان متف رقا ومتشعبا يصعب جمعه.

وجدير بالذكر أنه على الباحث أثناء الكتابة أن يراعي قواعد الاقتباس والتهميش والقواعد النحوية والصرفية وغيرها، ولن نطيل في هذا المطلب، لأنه سيتم تناوله بالتفصيل في المبحث الرابع المعنون بقواعد تحرير البحث العلمي .

الفصل الثاني

الحد من السرقة العلمية في المرحلة التحريرية

تمهيد

المبحث الأول: الالتزام بقواعد الاقتباس

المبحث الثاني: اليات مكافحة السرقة العلمية

انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة السرقة العلمية بشكل ملحوظ في أواسط الأكاديمية، وأصبحت تؤرق العاملين في مجال البحث العلمي على اختلاف التخصصات والمجلات، فقد أصبحت هذه الظاهرة شائعة بشكل جلي داخل الأواسط الأكاديمية ، الأمر الذي استوجب البحث على اليات من شأنها القضاء أو الحد من تنامي هذا السلوك المنافي لمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي.

المبحث الأول: الالتزام بقواعد الاقتباس

يعرف الاقتباس بأنه عملية نقل نص او فكرة او مجموعة افكار او براهين او أرقام أو إحصائيات او معادلات او قوانين او صور او جداول من انتاج الغير لتوظيفها في تبرير مقاربة معينة او للاستدلال عن صحة نتيجة علمية او معلومة او للمقارنة أو نفى نتيجة علمية معينة،[1] وينقسم الاقتباس الى نوعين هما:

المطلب الأول: الاقتباس الحرفي (المباشر)

هو نقل افكار الآخرين حرفيا مع التوثيق أي أننا نقتبس نص كما هو دون أن نغير فيه أي شيء ،[2] او ينقل الباحث نصا مكتوبا تماما بالشكل أو الكيفية التي ورد بها، ويسمى هذا النوع تضمينا»، وهنا يجب على الباحث أن يكون أمينا، حريصا، دقيقا فيما ينقله عن غيره دون تشويه بالزيادة أو النقصان في النص المقتبس . [3]

وفي تعريف اخر يعرف بأنه ذلك النوع من الاقتباس الذي يقوم فيه الباحث بنقل أفكار الآخرين باللفظ الذي وردت فيه في المصدر الأصلي دون أي تغيير أو تبديل في الألفاظ ويلجأ الباحث إلى الاقتباس الحرفي في حالة شعوره بأهمية نقل النص المقتبس بلفظه لتدعيم رأي يطرحه أو لنقد المادة المقتبسة.

وفي حالة الاقتباس الحرفي، يتوجب وضع النص المقتبس بين شولتين هكذا: "..." تمييزا له عن سائر الكلام. ويجب بيان رقم الصفحة أو الصفحات التي ورد فيها النص المقتبس في المصدر الأصلي. وإذا أخذ النص المقتبس من صفحتين متتاليتين، فنضع (ص ص) ثم نكتب أرقام الصفحتين هكذا: (ص ص 16-17).[4]

وهناك عددا من القواعد يجب اتباعها في حالة الاقتباس الحرفي كالآتي:

1- إذا لم يتجاوز النص المقتبس أربعة أسطر، يتم دمجه مع متن البحث مع الأخذ في الاعتبار وجوب وضعه بين شولتين.

---

[1]- خالد عبد السلام، خياطي مصطفى، كيف تتجنب السرقات العلمية، ط 1، 2019، ص 37.

[2]- نعيمة فهد الوهيب، قواعد في التوثيق والاقتباس، تطبيقات البحث التربوي، ص 1.

[3]- جريو خيرة، الاقتباس وطرق التوثيق، التعليمية، المجلد 7 ،العدد 1 ، 2020، ص 195.

[4]- محمد جبير السيد عبد الله جميل، أنواع الاقتباس وقواعده وطرق اللإشارة إلى الهوامش والمراجع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 280.

2 _ إذا تجاوز النص المقتبس أربعة أسطر، فيجب فصله عن متن البحث بوضعه في فقرة مستقلة تبدأ بسطر جديد، وبهوامش جديدة، وتخفض المسافة بين أسطر النص المقتبس مقارنة بسائر المتن.

3 _ إذا كان النص المقتبس طويلا والباحث لا يحتاج إلى نقله كاملا، فيجوز للباحث حذف الأجزاء غير المطلوبة مع وجوب الإشارة إلى الأجزاء المحذوفة. فإذا كانت هذه الأجزاء المحذوفة لا تزيد على سطرين، فتوضع ثلاث نقاط مكانها هكذا:

4 عند تصحيح بعض المفردات الخاطئة في النص الأصلي، أو إزالة غموض بعض الكلمات الواردة، يجب على الباحث وضع ما يريد إضافته بين قوسين هكذا: [...] للإشارة إلى أن ما ورد بين القوسين ليس جزءا من النص الأصلي. ويجوز للباحث توضيح الأخطاء في النص الأصلي أو إزالة الغموض بمفرداته بالإحالة على الهامش.[1]

المطلب الثاني: الاقتباس للمعاني (الغير مباشر)

وهو الاقتباس غير المباشر، الذي يكون بإيراد مقصود المؤلف دون إيراد نفس المبنى، أي بالتصرف في الكلمات والعبارات والمحافظة على المعنى. وفي الاقتباس بالمعنى قد يكون النص المكتوب لا يتعدى بضعة أسطر، في أنه اقتباس لعدة لصفحات من كتاب أو بحث ما.

وهنا، يكتب النص مع المتن بشكل عادي، ثم يشار في الحاشية (الهامش) إلى صاحبه، للفرقه عن ما كتبه الباحث شخصيا، أو عن نص آخر أو فكرة أخرى مفتيسة بالمعنى.[2]

يقول أحمد شلبي: "... فإذا تجاوز ما يراد اقتباسه عن صفحة، فإنه لا يجوز حينئذ الاقتباس الحرفي، بل يصوغ الكاتب المعنى في أسلوبه الخاص، ويشير في الحاشية إلى ما يفيد أن هذا المعنى لا الألفاظ- قد اقتبس من مرجع كذا ، كأن يقول : انظر كتاب البلدان لياقوت ج2 ص225 وما بعدها"(39.(

[1]- محمد جبير السيد عبد الله جميل، أنواع الاقتباس وقواعده وطرق الإشارة إلى الهوامش والمراجع، المرجع السابق، ص ص 280- 281.

[2]- سمير شيهاني، إعداد البحوث والمذكرات الأكاديمية، جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، 2017/2016، ص 95.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الاقتباس غير المباشر بأنه: " النقل بالمعنى، لا بنفس ألفاظ الكاتب، ويكون ذلك عند تجاوز الاقتباس أكثر من صفحة واحدة."

ومن بين شروطه العلمية والتقنية ما يلي:

3- أن يكون الجزء المقتبس أكثر من صفحة واحدة

2- يجب أن يكون النقل بالمعنى، أي بالأسلوب الخاص للباحث[1]

3- الإشارة في الهامش السفلي، إلى ما يفيد أن هذا المعنى قد اقتبس من مرجع كذا

4 - بداية الهامش بكلمة: انظر .... ص 225 وما بعدها[2]

[1]- سعيد خنوش، الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، الصراط، المجلد 22، العدد 01، 2020، ص 318.

[2]- سعيد خنوش، الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، المرجع السابق، ص 318.

المبحث الثاني: اليات مكافحة السرقة العلمية

نص القرار رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في طياته على مجموعة من التدابير الوقائية والردعية في سبيل التصدي لجريمة السرقة العلمية ومكافحتها وهذه الأساليب تتمثل في:

المطلب الأول: التدابير الوقائية

نصت المواد من 04-07 من القرار رقم 933 أهم التدابير الوقائية لمكافحة وتنجب الوقوع في جريمة السرقة العلمية وتتمثل في:

أولا: التحسيس والتوعية

إن أساليب مواجهة السرقة العلمية... لم تعد مقتصرة على الإجراءات القانونية والتدابير التقنية فقط إذ أصبح من الضروري التفكير في كيفية الوقاية منها، فالسرقة العلمية ظاهرة أخلاقية تستدعي التوعية الأخلاقية قبل كل شيء... ولذلك لجأت العديد من الجامعات اليوم إلى الاعتماد ... على الحماية... الوقائية؛ وذلك بالتركيز على... التوعية الأخلاقية، وتدريب الطلبة والباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية، وتعريفهم أكثر بأبجديات منهجية البحث العلمي... ».

وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال التوقيع على القرار الوزاري رقم 933 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، حيث أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي طاهر حجار بأن: « ... القرار يمنح الأولوية لتدابير الوقاية من خلال التوعية، وذلك قبل اللجوء للتدابير العقابية التي ليست هي الغاية الأولى من هذا القرار وإنما الغاية منه منع حدوث هذه الظواهر والحد من انتشارها وتكريس سلوكيات ترتكز على الجدية واحترام أداة البحث العلمي وأخلاقياته » ولقد نص القرار المشار إليه أعلاه مجموعة التدابير تتمثل في الاتي:[1]

[1]- باخة عربية، أليات الوقاية من السرقة العلمية، العدد السادس، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص ص 189-190.

– تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.

– تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين يحضرون أطروحات الدكتوراه .

– إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

– إعداد إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي.

– إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.[1]

ثانيا: برمجيات كشف السرقة العلمية

تعبر مجموعة من البرامج المتخصصة في كشف السرقة العلمية وهي برمجيات متاحة على الانترنيت تكون مجانية أو بمقابل بقوم بكشف ومضاهاة النصوص لكشف التعرض للانتحال والسرقة، تتمثل أهم وظائف هذه البرمجيات في:

- مضاهاة وثيقة بوثيقة أخرى وبيان نسبة أوجه التشابه والاختلاف بينهما
- المساعدة في اجراء التصويبات علة ملف الوثيقة التي يتم فحصها
- طباعة التقارير مع امكانية حفظها في صيغات ملفات نصية
- اختزان تقارير فحص الوثائق بحساب المستخدم
- مشاركة التقارير مع افراد آخرين مسجلين على نفس البرنامج
- التعامل مع الوثائف بأكثر من لغة 11[1]

[1]– باخة عربية، أليات الوقاية من السرقة العلمية، المرجع السابق، ص191.

ثالثا: إنشاء وتشكيل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة:

أكدت المادة 8 من القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المشار إليه على أنه يحدث لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث مجلس للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، ويسمى " مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة."

يتشكل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من (10) أعضاء من مختلف التخصصات يختارون من قبل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية المستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-180 المؤرخ في 23 يونيو 2004، من بين الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين في حالة نشاط بوحدة التعليم والبحث أو مؤسسة البحث بناء معايير موضوعية تتمثل في النزاهة العلمية وعدم تعرضهم لأية عقوبة تأديبية تتعلق بأخلاقيات المهنة وآدابها، والسيرة الأكاديمية والعلمية والانتماء لذوي الرتب

العليا في المؤسسة إلى جانب تعهدهم كتابياً بالالتزام بقواعد النزاهة والسرية والموضوعية والإنصاف في العمل.

ويرأس مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة شخصية علمية ذي سمعة مؤكدة يعينه الوزير المكلف بالتعليم العالي من بين الأساتذة الباحثين أو الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين أو الباحثين الدائمين، حسب الحالة، من مختلف التخصصات من ذوي أعلى رتبة الذين هم في حالة نشاط بالمؤسسة بناء على اقتراح مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية السالف الذكر . وتكون عهدة أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.[2]

[1]- حماش سيلية، سليمان قنقارة، اخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري رقم 933 وإشكالية الأمانة العلمية، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 04، العدد 01، ، المركز الجامعي على كافي تندوف، ص 140.

[2]- حمادي زوبير، القانون في مواجهة الفساد العلمي السرقة العلمية نموذجا، جامعة عبد الرحمان ميرة ، مقال علمي، بجاية، ص ص 13-14.

رابعا: الرقابة

وطبقا لنص المادة 06 من القرار الوزاري رقم933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعض التدابير ذات البعد الرقابي، والتي من شأنها الحد من السرقة العلمية، وقد جاءت تلك التدابير في شكل مهام إحداها خاصة بمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، وأخرى مسندة للباحث، وذلك على الشكل التالي: **أولا: مهام مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث:**

إن المهام الملقاة على عائق مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث ذات الطابع الرقابي، تتجسد أساسا فيما يلي:

1 – تأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، يشمل لاسيما مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير، وأطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية، مشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية.

2 – تأسيس قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، حسب شعبهم وتخصصاتهم، وسيرتهم الذاتية، ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية، للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

3_ شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية، أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنيت وغيرها من البرمجيات المتوفرة، أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية.[1]

ثانيا :مهام الباحث

لقد حددت المادة 07 من القرار الوزاري رقم 933 السالف بيانه، مهام الباحث في إطار الوقاية من السرقة العلمية، والتي تجسدت على وجه الخصوص في:

[1]– قرناش جمال، تدابير محاربة السرقة العلمية في ضوء التوجهات الجديدة للهيئة الوصية، مجلة الفكر للدراسات القانونية، العدد 04، 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ص ص 15– 16.

يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث استشفائي جامعي، أو باحث دائم، عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة، إمضاء التزام بالنزاهة العلمية، يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث.

حيث يتمثل هذا الالتزام في تصريح شرفي يصرح فيه الباحث بأن يلتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية، والنزاهة الأكاديمية المطلوبة، في إنجاز بحثه، مبينا في ذات التصريح بياناته الشخصية، إضافة إلى الكلية والقسم المسجل بهما، إلى جانب طبيعة بحثه[1]

المطلب الثاني: التدابير الردعية

1- في إطار قانون العقوبات:

في ظل غياب نص تجريمي صريح وواضح في قانون العقوبات يجرم فعل السرقة العلمية فإنه لا يمكن توفير الحماية الجنائية للمعلومة إلا من خلال انطباق أو إسقاط النصوص القانونية المتعلقة بجريمة السرقة على المعلومة على اعتبار أن لفظ الشيء محل جريمة السرقة الوارد في نص المادة 350 ق ع يمكن إيراده حتى على المعلومة، أو من خلال تطبيق نصوص المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر 7 ق ع المتعلقة بجرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات[2]

2- في اطار القانون المتعلق بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

في اطار القانون المتعلق بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة: نصت المادة 04 الأمر رقم 03/05 المتعلق بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على أنه " تعتبر على الخصوص كمصنفات أدبية و / أو فنية محمية ما يلي: المصنفات الأدبية المكتوبة مثل المحاولات الأدبية والبحوث العلمية والتقنية و الروايات والقصص و القصائد الشعرية وبرامج الحاسوب والمصنفات الشفوية مثل المحاضرات والخطب وباقي المصنفات التي تماثلها " كما نصت المادة 05 من نفس الأمر على أنه تعتبر أيضا مصنفات محمية أعمال الترجمة و الاقتباس و التوزيعات الموسيقية و المراجعات التحريرية و باقي التحويرات الأصلية للمصنفات الأدبية أو الفنية .....

[1]-- قرناش جمال، تدابير محاربة السرقة العلمية في ضوء التوجهات الجديدة للهيئة الوصية، مجلة الفكر للدراسات القانونية، ص 16.

[2]- أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 08، 2017، ص 575.

وتتجلى حماية حقوق المؤلف الحماية القانونية التي أقرها الأمر 03/05 المذكور أعلاه والتي تأخذ عدة. وأوجه. **الإجراءات التحفظية:** وهي إجراءات تهدف إلى وضع حد للاعتداءات التي تقع على أصحاب الحقوق خشية استمرار الضرر أو ضياع الحقوق تعمل على وقف الضرر في الحال، وتقوم على عنصر المباغتة تضمنتها [1]

نصوص المواد 146 و 147 من الأمر 03/05 المذكور أعلاه، إذ قد جاء في نص المادة 146 على أنه:" يتولى فضلا عن ضباط الشرطة القضائية يؤهل الأعوان المحلفون التابعون للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة للقيام بصفة تحفظية بحجز النسخ المقلدة و المزورة من أومن دعائم المصنفات أو الأداءات الفنية، شريطة وضعها تحت حراسة الديوان، يخطر فورا رئيس الجهة القضائية المختصة إقليميا استنادا إلى محضر مؤرخ وموقع يثبت النسخ المقلدة المحجوزة تفصل الجهة القضائية في طلب الحجز التحفظي خلال 03 أيام على الأكثر من تاريخ إخطارها " أما المادة 147 من الأمر المذكور أعلاه فقد مكن رئيس الجهة القضائية المختصة الأمر بناءا على طلب من مالك الحقوق أو ممثله بالتدابير التحفظية الآتية:

_ إيقاف كل عملية صنع جارية ترمي إلى الاستنساخ غير المشروع للمصنف أو للأداء المحمي أو تسويق دعائم مصنوعة لما يخالف حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة.

_ القيام ولو خارج الأوقات القانونية بحجز الدعائم المقلدة والإيرادات المتولدة من الاستغلال غير المشروع للمصنفات والأداءات.

_ حجز كل عناد استخدم أساسا لصنع الدعائم المقلدة يمكن رئيس الجهة القضائية المختصة أن يأمر بتأسيس كفالة من قبل المدعي يتضح من هذا النص أن المشرع مكن مالك الحقوق أو من يمثله بالالتجاء إلى القضاء في حالة حصول اعتداء على مصنفه أو أدائه.

ت. الدعوى الجزائية (دعوى التقليد): لقد حمى الأمر 03/05 المذكور أعلاه الإنتاج الفكري للمؤلف جزائيا عن طريق رفع دعوى التقليد فبمقتضى نص المادة 160 من هذا الأمر يتقدم مالك الحقوق المحمية

[1] ___ أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط ص 94_ 95.

أو من يمثله [1] بشكوى للجهة القضائية إذا كان ضحية الأفعال المنصوص عليها في المواد من 151 إلى 156 من هذا الأمر.

تقوم جريمة التقليد وفقا إذن لأحكام نصوص المواد 151 و 152 من هذا الأمر متى ارتكبت أحد الأعمال الآتية:

-الكشف غير المشروع للمصنف أو المساس بسلامة مصنف أو أداء لفنان مؤدي أو عازف ، استنساخ أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة ، استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء. مصنف

بيع نسخ مقلدة أو أداء ، تأجير أو وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف أو أداء " كما يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من ينتهك الحقوق المحمية بموجب هذا الأمر فيبلغ المصنف أو الأداء عن طريق التمثيل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أو التوزيع بواسطة الكابل أو بأية وسيلة نقل أخرى الإشارات تحمل أصواتا أو صورا وأصواتا أو أي منظومة معالجة معلوماتية.

فعن طريق هذين النصين إذن سعى المشرع الجزائري إلى تأمين الحماية الجنائية المناسبة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وأفرغ الأعمال المادية التي تتحقق بها جريمة التقليد في قالب مفتوح يتسع الطائفة متعددة ومتنوعة من الوقائع الماسة بحق الاستئثار الممنوح للمؤلف أو صاحب الحق المجاور و عاقب بالتالي مرتكب جنحة التقليد بالحبس من 06 أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج وتضاعف العقوبة في حالة العود كما يمكن غلق المؤسسة مؤقتا لمدة لا تتعدى 06 أشهر إذا كان يملكها المقلد أو شريكه و عند الاقتضاء يقرر الغلق النهائي وقد تقرر الجهة القضائية المختصة مصادرة المبالغ أو مصادرة و إتلاف كل عناد أنشئ خصيصا لمباشرة النشاط غير المشروع .... الخ.[2]

التعويض المدني: إذا وقع اعتداء على حق المؤلف والحقوق المجاورة، جاز لصاحب الحق ضحية

[1] _ _ أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، المرجع السابق، ص 94_ 95.

[2] ___ أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، المرجع السابق، ص 95.

الاعتداء التقدم بطلب أمام الجهة القضائية المختصة لنشر أحكام الإدانة كاملة أو مجزأة في الصحف وتعليق هذه الأحكام في بعض الأماكن من ضمنها باب مسكن المحكوم عليه وكل مؤسسة أو قاعة حفلات يملكها على نفقة المحكوم عليه شريطة أن لا تتعدى هذه المصاريف الغرامة المحكوم بها ومن أحكام التعويض المدني أيضا ما قضت به المادة 159 من الأمر 03/05 المذكور أعلاه التي حولت للجهة القضائية المختصة في حالة ارتكاب إحدى جنح التقليد الأمر بتسليم العناد أو النسخ المقلدة أو قيمة ذلك كله وكذلك الإيرادات أو أقساط الإيرادات موضوع المصادرة للمؤلف أو لأي مالك حقوق أخر أو ذوي حقوقهما لتكون بمثابة تعويض عن الضرر اللاحق بهم.

الدعوى المدنية: يمكن لمالك الحقوق المتضرر المطالبة بتعويض الضرر الناتج عن الاستغلال غير المرخص به لمصنف المؤلف والأداء لمالك الحقوق المجاورة أمام القضاء المدني (المادة (143) كما يمكن لمالك الحقوق المتضرر أن يطلب من الجهة القضائية المختصة اتخاذ تدابير تحول دون المساس الوشيك الوقوع على حقوقه أو تضع حدا لهذا المساس المعاين و التعويض عن الأضرار التي لحقته و يتم تقدير التعويضات حسب أحكام القانون المدني مع مراعاة المكاسب الناجمة عن المساس بهذه الحقوق. [1]

3- في إطار القرار المتضمن القواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها:

نظم القرار رقم: 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الأحكام المتعلقة بمسألة العقوبة المترتبة عن ثبوت قيام السرقة العلمية وانتفائها بموجب المواد 35-38)، حيث ميّز في ذلك بين العقوبة الخاصة بالطالب، والخاصة بالأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم، وذلك على النحو الآتي:

أولا_ العقوبة الخاصة بالطالب:

جاء في نص المادة (35) أنه : " ... كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر

[1] _ أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، المرجع السابق، ص 95_ 96.

والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز علية.""[1]

ثانيا_العقوبات المقررة في حق الأستاذ :

تختلف العقوبات المقررة في حق الأستاذ عن تلك المقررة في حق الطالب باعتباره موظف عمومي يخضع لأحكام الأمر 06/03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية 20 و بالإضافة إلى ذلك نصر القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 على العقوبات المكملة التي تسلط على الأستاذ الجامعي الذي يرتكب إحدى الحالات الواردة في المادة 03 التي تشكل سرقة علمية والمنصوص عليها في القرار ودون المساس بالعقوبات المنصوص عليه في الأمر 06/03

يتعرض الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم لعقوبات عن كل التصرفات التي لها [2]

صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في المذكرات والأطروحات ومشاريع البحث الأخرى والمثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز إليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر ، وفي حالة م كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 03 من القرار تتوقف جميع المتابعات التأديبية 22 ، وتضيف المادة 38 من القرار للجهات المتضررة الحق في مقاضاة المرتكبين للسرقات العلمية.[3]

[1]_ مسعود هلالي، الأليات التشريعية للحماية من السرقة العلمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 10، 2018، ص 115.

[2]_ سقار فايزة، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية لتجنب السرقة العلمية، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، 2018، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ص 40.

[3]_ سقار فايزة، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية لتجنب السرقة العلمية، المرجع السابق، ص 40.

خـــاتـــمـــة

خاتمة

في الأخير نستخلص ان البحث العلمي يمثل ركنا أساسيا في تقدم المجتمع وتطوره، حيث أصبحت الحاجة الى البحث العلمي في وقتنا الراهن اشد منها في أي وقت مضى، فالعالم في سياق من اجل الوصول الى اكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة

إلا أنه في السنوات الأخيرة انتشرت ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي، فهو يعتبر من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة الموجودة في البيئة الجامعية، فالسرقة العلمية هي أساس تراجع البحث العلمي بصفة خاصة ومختلف مجالات العلوم بصفة عامة، فهي تشهد تزايد مستمر في الوسط العلمي.

في ختام هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات وهي:

أولا: النتائج

- تعتبر السرقة العلمية من المشاكل الأخلاقية والقانونية المعقدة والمتعددة الأوجه في البيئة الجامعية.
- تعرف السرقة العلمية بأنها استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الأخرين تحدث بقصد أو غير قصد.
- قصور التشريع العقابي الجزائري فيما يتعلق بتجريم فعل السرقة العلمي.
- أسباب تفشي هذه الظاهرة مرده غياب الأخلاق والقيم في البحث العلمي.
- الانتشار الكبير لظاهرة السرقة العلمية في الوسط الاكاديمي وما ينتجها من سلبيات في البحث العلمي.

خاتمة

التوصيات

_ الالتزام الاخلاقي ينتج لنا معرفة نوعية ودقيقة وبحوث أصيلة نراهن عليها مسبقا.

_ الأمانة العلمية في النقل من أهم اخلاقيات البحث العلمي.

_ توعية الطالب على مبدا الأمانة العلمية.

_ قيام الجامعات ومراكز الأبحاث بدورها وسن قوانين لردع السرقة العلمية بين أوسط الباحثين .

_ ضرورة توفير وزارة التعليم العالي للبرامج المعلوماتية الكاشفة للسرقات العلمية.

_ سن عقوبات رادعة للسرقة العلمية من اجل الحد منها.

_ اعداد دليل حول كيفيات تجنب السرقة العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

_ تكوين أساتذة مختصين في علم المنهجية واخلاقيات البحث العلمي.

_ جعل قاعدة بيانات ذات طابع مركزي لكل الاعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين الدائمين، خصوصا مذكرات التخرج.

المراجـــــــــــــع

المراجع:

1- الكتب:

سعد الدين السيد صالح ، البحث العلمي ومناهجه النظرية، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 2، 1993

سليمان، عبد الرحمن سيد، البحث العلمي خطوات ومهارات، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2009.

مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،

نضال خضير العبادي، البحث العلمي وآليات النشر في المجلات العلمية، جامعة الكوفة، 2018.

زينب الأشوح، طرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه، ط 2، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2016.

ذوقان عبيدات ،كايد عبد الحق ، عبد الرحمن عدس ، البحث العلمي مفهومه وأدواته واساليبه ، دار الفكر ناشرون موزعون ، الأردن ، ط 17 ، 2015 .

سامح سعيد عبد العزيز، خطوات البحث العلميNoor BOOK.com، .

عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي ، دار ابن كثير.

محمد الغريب عبد الكريم ، البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات ، المكتب الجامعي الحديث ، اسكندرية ، ط 2 .

محمد صادق ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط 1، 2014،

.برو محمد، الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2014.

عصام حسن احمد الدليمي، على عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان، ط 1، 2014.

محمد زياد حمدان ، البحث العلمي كنظام ، دار التربية الحديثة ، الأردن ، 1979 .

هبة توفيق أبو عيادة ، البحث العلمي أهميته ومقوماته وتحدياته، Noor-Book.com ،.

خالد عبد السلام، خياطي مصطفى، كيف تتجنب السرقات العلمية، ط 1، 2019.

رحيم يونس كرو العزاوي ،مقدمة في منهج البحث العلمي ،دار دجلة ، الأردن ، ط 1

سليمان بن عبد الله أبا الخيل، خالد بن عبد الغفار ال عبد الرحمن، أحمد بن يحيى الجبلي، السرقة العلمية ماهي؟ وكيف أتجنبها؟ ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

عاصم خليل ، منهجية البحث في علم القانون ، 2010.

2- الأطروحات والمذكرات

الحمزة منير، دور المكتبة الرقمية في دعم التكوين والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات ، تخصص نظم المعلومات وإدارة المعرفة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008/2007 .

مخالفة صبيحة، دربين مها، مكافحة جريمة السرقة العلمية في القانون الجزائري ، مذكرة تخرج شهادة الماستر في العلوم القانونية، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، 2021/2020.

مخالفة صبيحة، دربين مها، مكافحة جريمة السرقة العلمية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.

زينة مزعاشي ، رانيا قويدري، تشريعات السرقة العلمية وواقع اطلاع الأستاذ الباحث على محتواها، مذكرة الماستر في العلوم القانون، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية العلوم الاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، تخصص أدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات ، 2020/2019 ، ص 42.، 2008.

3- المجلات والملتقيات

- إيهاب الأخضر، التوثيق في البحث العلمي ، مجلة العلوم الإنسانية المركز الجامعي على كافي تندوف الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص - نعيمة فهد الوهيب، قواعد في التوثيق والاقتباس، تطبيقات البحث التربوي، بسام بقسم الدراسات الرميدي،

-قرناش جمال، تدابير محاربة السرقة العلمية في ضوء التوجهات الجديدة للهيئة الوصية، مجلة الفكر للدراسات القانونية، العدد 04، 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

- محمد جبير السيد عبد الله جميل، أنواع الاقتباس وقواعده وطرق اللإشارة إلى الهوامش والمراجع، مجلة العلوم الإنسانية والا- سمير شيهاني، إعداد البحوث والمذكرات الأكاديمية، جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، 2017/2016،

أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها ، مقال علمي ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2017.

أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 08، 2017.

أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

باخة عربية، أليات الوقاية من السرقة العلمية، العدد السادس، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة.

جريو خيرة، الاقتباس وطرق التوثيق، التعليمية، المجلد 7 ،العدد 1 ، 2020.

جمال الدهشان، محاربة السرقات العلمية مدخلا لتحقيق جودة البحث التربوي العربي في عصر المعلوماتية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد السادس عشر، العدد، 2018.

حمادي زوبير، القانون في مواجهة الفساد العلمي السرقة العلمية نموذجا، جامعة عبد الرحمان ميرة ، مقال علمي، بجاية.

حماش سيلية، سليمان قنقارة، اخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري رقم 933 وإشكالية الأمانة العلمية، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 04، العدد 01، ، المركز الجامعي على كافي تندوف.

زعتر نور الدين، السرقة العلمية ، مفهومها ، أشكالها ، مكافحتها ، جامعة زيان عاشور بالجلفة .

سايح فاطمة، السرقات العلمية وسبل مكافحتها، مجلة العلوم الإنسانية ، المركز الجامعي تندوف ، الجزائر، العدد 02 .

سايح فطيمة ، مداخلة اخلاقات البحث العلمي وجريمة السرقة العلميةفي الجامعات ، الجامعة الجزائرية أنموذجا ، ملتقى وطني ، 3/ 4 نوفمبر 2018 .

سعيد خنوش، الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، الصراط، المجلد 22، العدد 01، 2020، ص 318.جتماعية، المجلد 07، العدد 03، 2021.

سقار فايزة، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية لتجنب السرقة العلمية، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، 2018، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية واليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان.

عبد الهادي مسعودي ، خيرة مسعودي ، أثر السرقة العلمية على مصداقية التعليم بالجامعات الجزائرية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة الأغواط ، ص 126

فاطمة الزهراء طلحي، أثر امتلاك الباحثين في لأخلاقيات البحث العلمي في الحد من السرقة العلمية مداخلة، جامعة قسنطينة 2، معهد علم المكتبات والتوثيق، 2018.

قرناش جمال، تدابير محاربة السرقة العلمية في ضوء التوجهات الجديدة للهيئة الوصية، مجلة الفكر للدراسات القانونية.

-ليلى جباري، أخلاقيات البحث العلمي في الأوساط الأكاديمية, مقياس الندوات الفكرية، تخصص أداب مقارن عالمي، 2020/2019.

مسعود هلالي، الأليات التشريعية للحماية من السرقة العلمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 10، 2018.

وعد إبراهيم خليل، احمد وعد الله الطريا، جرائم السرقة العلمية من الانترنت وانعكاساتها على التعليم الجامعي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد 30 العدد 2 ، 2022.

يوسف مرين، منى طواهرية، البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية، جاذبية الوسيلة وإشكالية المحتوى، 2018.

4- محاضرات

باخوية دريس، أصول البحث العلمي ، محاضرات حقوق.

حريز أسماء، منهجية العلوم القانونية ،محاضرة لطلبة السنة الثانية ليسانس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2021/2020 .

حوبة عبد القادر، مناهج العلوم القانونية ، محاضرات سنة الأولى ، معهد العلوم القانونية والإدارية بالوادي ، 2009¬/2010.

حوبة عبد القادر، مناهج العلوم القانونية ، محاضرات، السنة الأولى ، معهد العلوم القانونية والإدارية ، المركز الجامعي بالوادي، 2010/2009 .

زواني نادية، محاضرات في منهجية البحث العلمي لطلبة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية سعيد حمدين، جامعة الجزائر1، 2019/2018.

سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية سنة ثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية-2018/2017.

سهيلة بوخميس ، مطبوعة إعداد البحث العلمي تقنيات إعداد البحوث العلمية ، السداسي الأول، السنة الثانية جذع مشترك ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم القانونية والإدارية ، 2020/2019 .

عمروش أحسن ، منهجية البحث العلمي ' محاضرات، ماستر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، 2021/2020.

كمال دشلي ، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة ، كلية الاقتصاد ، 2016.

محمد دبيس ، البحث العلمي وأنواعه ، محاضرات، 2020 /2021.

مهني هيبة ، محاضرات في منهجية البحث العلمي 2، ماستر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سطيف 2 ، 2020/2019.

موسى نسيمة ،محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية، لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية –سعيد حمدين، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، 2020/2019.

5- مراجع الأنترنت:

25/03/2023 https://www.manaraa.com/post،11: 27

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر وعرفان

ملخص

الفهرس

قائمة الإختصارات والرموز

مقدمة.Error! Bookmark not defined-هـ

الفصل الأول: الضوابط المنهجية للحد من السرقة العلمية في المرحلة التحضيرية .Bookmark not defined

تمهيد.Error! Bookmark not defined

المبحث الأول: البحث العلمي والسرقة العلمية **8**

المطلب الأول: البحث العلمي 8

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي 8

الفرع الثاني:خصائص البحث العلمي .....**Error! Bookmark not defined**.

الفرع الثالث: ركائز البحث العلمي 13

المطلب الثاني: السرقة العلمية 14

الفرع الأول: تعريف السرقة العلمية 14

الفرع الثاني: النصوص المنظمة 16

الفرع الثالث: أسباب السرقة العلمية 18

المبحث الثاني: الحد من السرقة العلمية في المرحلة التحضيرية .Error! Bookmark not defined

المطلب الأول: مفهوم التوثيق العلمي .**Error! Bookmark not defined**.**kmark not defined**

المطلب الثاني: مصادر التوثيق العلمي .**kmark not defined.Error! Bookmark not defined**

الفصل الثاني: اثر الالتزام بقواعد علم المنهجبة في الحد من السرقة العلمية .or! Bookmark not defined

تمهيد.Error! Bookmark not defined

المبحث الأول: الالتزام بقواعد الاقتباس **28**

المطلب الأول: الاقتباس الحرفي (المباشر) 28

المطلب الثاني:الاقتباس للمعاني (غير مباشر) 29

المبحث الثاني: أليات مكافحة السرقة العلمية **31**

المطلب الأول: التدابير الوقائية 31

المطلب الثاني: التدابير الردعية 34

خـاتـمـة.Error! Bookmark not defined

المـراجـع.Error! Bookmark not defined

1-

الكتب:.....

44

2-الأطروحات

والمذكرات.....45

3-المجلات والملتقيات 46

4: مراجع الأنترنت:..... 49

الملخص:

نتناول في هذه الدراسة الالتزام بقواعد علم المنهجية للحد من السرقة العلمية، وذلك بتسليط الضوء على أليات والتدابير العلمية للحد من السرقة العلمية والحرص على المحافظة على مصداقية البحث العلمي في الدراسات الاكاديمية وتكريس الأمانة العلمية، فكان هذا السلوك الأخلاقي موضوعا خصبا للمناقشة في العديد من التظاهرات العلمية، كما استقطب اهتمام الجهات الوصية في التعليم العلمي، والبحث العلمي في الجزائر، والتي أصدرت قرارات وزارية بغية الحد من هذه الظاهرة المنتشرة بكثرة في السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، السرقة العلمية، الاقتباس، التدابير الرقابية

Résumé :

Dans cette étude، nous abordons l'engagement envers les règles de méthodologie pour réduire le plagiat scientifique، en mettant en évidence les mécanismes scientifiques et les mesures visant à réduire le plagiat scientifique et en assurant la préservation de la crédibilité de la recherche scientifique dans les études universitaires et le dévouement de l'honnêteté scientifique، de sorte que cette éthique Le comportement a été un sujet de discussion fertile dans de nombreuses manifestations scientifiques، Il a également attiré l'attention des autorités de tutelle de l'enseignement scientifique et de la recherche scientifique en Algérie، qui ont pris des arrêtés ministériels afin de réduire ce phénomène qui s'est généralisé ces dernières années.

Les Mots Clés : Recherche scientifique، plagiat، citation، mesures de contrôle